كيف أسهمَ تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة في تفاقُم انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والمنطقة

حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for the Advancement of Social Media

حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

كيف أسهمَ تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة في تفاقُم انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والمنطقة

آذار 2026

حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

كيف أسهم تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة في تفاقُم انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والمنطقة

آذار 2026

تصميم: قفزة- تسويق ديجيتال وإنتاج

شكر وتقدير: يتقدّم مركز حملة بخالص الشكر والتقدير لكلّ من أندرينا دي ليو وكريس جونس على مساهمتهما ورؤاهما الثاقبة في مرحلة المقابلات.

رخّص هذا الإصدار بموجب الرخصة الدوليّة: نسب المصنّف- غير تجاريّ- منع الاشتقاق 4.0 دوليّ. للاطلاع على نسخة عن الرّخصة، يرجى زيارة الرابط التّالي:

https//:creativecommons.org/licenses/by-nc-nd4.0/

تواصلوا معنا:

البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org

الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org

صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعيّ: 7amleh

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 4

مصطلحات وتعريفات أساسيّة 5

مقدّمة 6

1. كيف يقوم الاتّحاد الأوروبيّ بتمويل وتصدير أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة وتقنيّات عدائيّة أخرى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 8

» تمويل وتصدير الأنظمة التّكنولوجيّة وآليّات العمل في سياق إدارة الهجرة 8

» تمويل شركات الأسلحة والتّكنولوجيا الإسرائيليّة 11

» تصدير أنظمة ذكاء اصطناعيّ 13

2. تحليل عام لآثار تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ للأنظمة التّكنولوجيّة على حقوق الإنسان 14

3.كيف يسهم تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ للتّكنولوجيا في ترسيخ الفصل العنصريّ، الاحتلال والإبادة في فلسطين 16

4.قصور الضّمانات في إطار تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ القمعيّة 20

» تشديد الرّقابة على التّمويل المُعطى للشرّكات الإسرائيليّة، ولكن بدون خطوات فعليّة 20

» اتفاقيّات الهجرة: غياب الرّقابة الدّيمقراطيّة، الشّفافيّة والمساءلة 32

» الصّادرات التّكنولوجيّة الأوروبيّة في ظلّ قصور العناية الواجبة 25

استنتاجات 27

توصيات 29

مقدّمة

في عام 2024، تبّنى الاتّحاد الأوروبيّ أول تشريع شامل في العالم لتنظيم الذّكاء الاصطناعيّ- قانون الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم الذّكاء الاصطناعيّ. يحظر هذا القانون استخدام أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ التي تشكّل «خطرًا غير مقبول»- كالأنظمة التي تستخدم تقنيّات «لاشعوريّة» أو تلاعبيّة أو خداعيّة بشكل متعمّد»، وأنظمة التّصنيف الاجتماعيّ، وأخرى تستغل «أيًا من مواطن الضعف لدى الشخص الطبيعيّ أو فئة محدّدة من الأشخاص»[1]. يفرض القانون أيضًا على مطوّري ومستخدمي الذّكاء الاصطناعيّ عالي الخطورة عددًا من المتطلّبات، مثل إدارة المخاطر، والشّفافيّة والإشراف البشريّ، خاصةً في سياق الهجرة، الرّقابة الحدوديّة، وإنفاذ القانون وتقديم الخدمات العامّة.

ولكن على الرغم من مساعي الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة لتجنّب انتهاك الحقوق الأساسيّة ضمن حدوده، وخارجها أيضًا، خاصةً في المنطقة العربيّة، إلّا أنّ هذه الأنظمة الصّادرة عن بلدان الاتّحاد الأوروبيّ والمموّلة من قبله، ولا سيما تلك المستخدمة لأغراض السيطرة على تدفّق الهجرة، والتّنبؤ الأمنيّ، والتّعرّف البيومتريّ وفي سّياقات الحروب، تُسهم في تشديد الرّقابة وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي يَحول دون المشاركة الديمقراطيّة، ويعمّق التّمييز.

يرصد هذا البحث الأدوات الأساسيّة التي يعتمدها الاتّحاد الأوروبيّ لنقل واستخدام أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة في بلدان المنطقة العربيّة، مع تركيز خاص على مصر، المغرب، لبنان، فلسطين وتونس. ترصد الورقة أيضًا المخاطر والآثار المترتّبة على تمويل الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة وتصديرها، لا سيّما مساهمة هذا التّمويل وهذه الصّادرات في تفاقم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فلسطين[2]. تتطرق الورقة أيضًا إلى إشكاليّات رئيسيّة في تشريع الاتّحاد الأوروبيّ الحاليّ وفي الإجراءات الداخليّة التي تخفق في حماية حقوق الإنسان في إطار تمويل وتصدير أنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة.

يستند هذا البحث إلى أربعة أسئلة توجيهيّة رئيسيّة:

- ما هي الأدوات الرئيسيّة التي من خلالها يجيز الاتّحاد الأوروبيّ استخدام أدوات الذّكاء الاصطناعيّ عالي الخطورة في البلدان العربيّة؟
- ما هي أنواع أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة المستخدمة في عدد من البلدان العربيّة المجاورة (مصر، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس)؟
- كيف تؤثّر هذه الأدوات على الحقوق الأساسيّة والحريّات؟ أيّة فئات هي الأكثر عرضة للتأثّر بسبب استخدام أدوات كهذه؟
- إلى أيّ مدى تعالج تشريعات ومؤسّسات الاتّحاد الأوروبيّ الآثار العابرة للحدود لأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ المستخدمة في الدول خارج الاتحاد الأوروبي، وأين يتجلّى قصورها في معالجة هذه المسألة؟

1 المفوضيّة الأوروبيّة. 'قانون الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم الذكاء الاصطناعيّ'. https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework-ai

2 يُقصد بـ «فلسطين» الأراضي المعترف بها بموجب القانون الدّوليّ وتشمل الضّفة الغربيّة، بما في ذلك القدس الشرقيّة، وقطاع غزة، التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، وذلك استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة والموقف السّائد في المجتمع الدوليّ.

للإجابة عن هذه الأسئلة، أجري بحث مكتبيّ شامل لرصد الآليّات المختلفة، خاصة برامج التمويل، الاتفاقيّات المبرمة مع دول خارج الاتحاد الأوروبي، والأنظمة المعمول بها لإجازة تمويل وتصدير أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عاليّة الخطورة إلى الدّول العربيّة. تم أيضًا رصد أنواع التقنيات واردة الذكر، والشّركات المتداخلة في تصديرها، بالإضافة إلى التّداعيات والمخاوف المتعلّقة بحقوق الإنسان، وفقًا لتوثيقات مجموعات ناشطة في مجال حقوق الإنسان، صحافيّين، باحثين وأكاديميّين. أجريت أيضًا مقابلتان مع خبيرين متخصّصيْن في تدارس وتحليل سياسات الاتّحاد الأوروبيّ، بما تحويه من ثغرات، وآثارها على حقوق الإنسان.

1. كيف يقوم الاتّحاد الأوروبيّ بتمويل وتصدير أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة وتقنيّات عدائيّة أخرى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

رصدَ البحث المكتبيّ ثلاثة مسارات لوصول أنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة الصّادرة عن الاتّحاد الأوروبيّ والمموّلة من قبله، إلى الدول العربيّة موضع البحث. أولًا، في مجال السّيطرة على تدفّق الهجرة; يقدّم الاتّحاد الأوروبيّ تمويلًا لدعم استخدام الحكومات في المنطقة لتقنيّات عدائيّة، تتضمّن ذكاءً اصطناعيًّا، مثل أنظمة التعرّف البيومتريّ، وأنظمة تفتيش المسافرين والبوابات الذكيّة. ثانيًا، يقدّم الاتّحاد الأوروبيّ، من خلال استثمارات ومنح البحث والابتكار العلميّ، تمويلًا لشركات أسلحة وتكنولوجيا إسرائيليّة التي يتم استخدام أنظمتها للسّيطرة على الفلسطينيّين واستهدافهم. وأخيرًا، تُصدّر الشّركات التّكنولوجيّة الأوروبيّة إلى دول المنطقة أنظمة ذكاء اصطناعيّ عاليّة الخطورة، مثل التعرّف على الوجوه وتقنيات المدينة الذكيّة.

تمويل وتصدير الأنظمة التّكنولوجيّة وآليّات العمل في سياق إدارة الهجرة

مع أنّ التّعاون بين الاتّحاد الأوروبيّ ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة الأخيرة بينها، في مجال إدارة الهجرة ليس بجديد، كثّف الاتّحاد الأوروبيّ جهوده في العقد الأخير لتوسيع نطاق إستراتيجيّة إسناد الرّقابة الحدوديّة إلى جهات خارجيّة، لتوثيق دخول طالبي اللجوء إلى دول الاتّحاد الأوروبيّ[3]. تعتبر إدارة الهجرة إحدى «الأولويّات الإستراتيجيّة» للاتحاد الأوروبيّ في إطار أداة الجوار والتعاون الإنمائي والدوليّ- وهي الأداة المعمول بها في الاتّحاد الأوروبيّ لتمويل البرامج في دول خارج الاتّحاد الأوروبيّ، خاصة الدول المجاورة[4]. ينصّ الإطار التنظيميّ لهذه الأداة على أنّه «يجب تخصيص نحو 10% من إجمالي التمويل في هذه الأداة للجهود الداعمة لإدارة وحوكمة الهجرة والتهجير القسريّ.»

لتحقيق هذه المصلحة الإستراتيجيّة، يقدّم الاتّحاد الأوروبيّ تمويلًا لشراء معدّات وأنظمة تكنولوجيّة للدول التي ينطلق منها أو يمرّ عبرها المهاجرون، من ضمنها دول الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، لغرض إدارة الهجرة. في العامَيْن 2023 و 2024، وسّع الاتّحاد الأوروبيّ نطاق الإسناد الخارجيّ بواسطة إبرام اتفاقيّات جديّة مع حكومات

3 Tawat, M. & Lamptey, E. 'The 2015 EU-Africa joint Valletta action plan on immigration: A parable of complex interdependence'. Wiley Online Library. 21 December 2021. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/imig.12953

4 Eur-Lex. 'Regulation (EU) 2021/947 of the European Parliament and of the Council of 9 June 2021 establishing the Neighbourhood, Development and International Cooperation Instrument – Global Europe, amending and repealing Decision No 466/2014/EU of the European Parliament and of the Council and repealing Regulation (EU) 2017/1601 of the European Parliament and of the Council and Council Regulation (EC, Euratom) No 480/2009 (Text with EEA relevance)'. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32021R0947&qid=1694611521351

مصر[5]، لبنان[6]، المغرب[7] وتونس[8]. رغم حرص الاتّحاد الأوروبيّ على التّرويج لهذه الاتفاقيّات على أنّها «شراكات» أو «دعم ماديّ»، إلّا أنّ اشتراط الدعم لدول البحر المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسيطرتها على تدفّق الهجرة غير النظاميّة، يجعل منها «اتفاقيّات هجرة» من منظور منتقديها[9].

البرامج المموّلة من قبل الاتّحاد الأوروبيّ لإسناد مسؤوليّة الرّقابة الحدوديّة لجهات خارجيّة تنفّذ من قبل الحكومات الأوروبيّة بالتعاون مع حكومات دول من خارج الاتحاد الأوروبي، منظّمات حكوميّة دوليّة مثل المركز الدوليّ لتطوير سياسات الهجرة[10]، وشركات من القطاع الخاص[11]. المركز الدوليّ لتطوير سياسات الهجرة هو شريك محوريّ للاتحاد الأوروبيّ في هذا الميدان، بحيث ينفّذ برنامج «الإدارة المتكاملة للحدود»، إلى جانب مختلف المشاريع التي تتضمّن عنصر المراقبة، وقد تنطوي على استخدام أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ، وذلك في المغرب وتونس ولبنان.
هناك غياب للشفافيّة في الاتّحاد الأوروبيّ والدول الأعضاء بخصوص أنواع الأنظمة- وقدراتها التقنيّة- المموّلة من قبلها لإدارة الهجرة من قبل بلدان جنوب المتوسّط، خاصةً في شمال إفريقيا. ولكن يرجّح أنّ بعض هذه الأنظمة تستخدم الذّكاء الاصطناعيّ، وذلك لثلاثة أسباب.

أولًا، الآليّات والأنظمة المموّلة تعكس غالبًا ممارسات الاتّحاد الأوروبيّ نفسه، وسعيه لاستخدام أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة لإدارة الهجرة. يستخدم الاتّحاد الأوروبيّ على حدوده وداخلها أيضًا أنظمة رقابيّة عدائيّة (ومن ضمنها أنظمة قائمة على الذكاء الاصطناعيّ) مثل المركبات والمسيّرات المزوّدة بأنظمة الذكاء الاصطناعيّ القادرة على التعرّف على الأشخاص وتتبّعهم، والأنظمة المؤتمتة التي تحلّل توثيقات الكاميرات[12]، وخوارزميات التّنبؤ بسلوكيّات الأفراد وتحليلها، البوابات «الذكيّة» المستخدمة مثلًا في مراكز احتجاز المهاجرين في اليونان[13]، وأنظمة التعرّف على الوجوه ولوحات المركبات. في إطار إستراتيجيّة الإسناد الخارجيّ الأوسع، يرجّح أنّ الاتّحاد الأوروبيّ يموّل ممارسات وتقنيّات مشابهة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

5 European Commission. 'Joint Declaration on the Strategic and Comprehensive Partnership between The Arab Republic Of Egypt and the European Union'. 17 March 2024. https://enlargement.ec.europa.eu/news/joint-declaration-strategic-and-comprehensive-partnership-between-arab-republic-egypt-and-european-2024-03-17_en

6 European Commission. 'President von der Leyen reaffirms EU›s strong support for Lebanon and its people and announces a €1 billion package of EU funding'. 2 May 2025.
https://enlargement.ec.europa.eu/news/president-von-der-leyen-reaffirms-eus-strong-support-lebanon-and-its-people-and-announces-eu1-2024-05-02_en

7European Commission. 'EU launches new cooperation programmes with Morocco worth €624 million green transition, migration and reforms'. 2 March 2023.
https://enlargement.ec.europa.eu/news/eu-launches-new-cooperation-programmes-morocco-worth-eu624-million-green-transition-migration-and-2023-03-02_en

8European Commission. 'Memorandum of Understanding on a strategic and global partnership between the European Union and Tunisia'. 16 July 2023. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_3887

9Stachelhaus, S. 'EU-Lebanon deal: Turning a blind eye to reality'. The Heinrich-Böll-Stiftung. 16 July 2024. https://eu.boell.org/en/2024/07/16/eu-lebanon-deal-turning-blind-eye-reality

10 ICMPD. 'About ICMPD'. https://www.icmpd.org/about-us/about-icmpd

11 PorCausa. 'The Migration Control Industry 2: Who takes the money?'. 2020. https://porcausa.org/wp-content/uploads/2020/07/Migration-Control-Industry-2-Who-takes-the-money.pdf

12 Christides, G., Fallon, K., Mrkaja, D., Meyer, M., Schmitz, F. & Arbid Aza, H. 'Invisible Walls: How AI Tech at Europe's Borders Threatens People Seeking Refuge'. Solomon. 16 January 2025.
https://wearesolomon.com/mag/focus-area/migration/invisible-walls-how-ai-tech-at-europes-borders-threatens-people-seeking-refuge/

13 المرجع السابق

ثانيًا، وردَ في معلومات مُتاحة للجمهور أنّ بعض برامج ومشاريع إدارة الهجرة المموّلة من قبل الاتّحاد الأوروبيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتضمّن استخدام أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة. بعض الأنظمة المموّلة حاليًّا أو سابقًا من قبل الاتّحاد الأوروبيّ للاستخدام الحكوميّ في المنطقة تشمل أنظمة بيومتريّة[14]، معدّات للرقابة الحدوديّة مثل أنظمة تفتيش المسافرين وتحليل المخاطر[15]، ومراكز القيادة والتحكّم[16]، والبوابات الذكيّة (تستخدم هذه الأنظمة تقنيّة التعرّف على الوجوه)[17] وأنظمة الرّقابة البحريّة المتكاملة[18].

ثالثًا، لا يوجد إطار تنظيميّ مُحكم لإدارة سبل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة في مجال الهجرة. يجيز قانون الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم الذكاء الاصطناعيّ[19]، إلى جانب ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبيّ[20]، استخدام تقنيات وممارسات عدائيّة مثل «التصنيف الآليّ وتقييم المخاطر لغرض الفحوصات الأمنيّة وتقدير مواضع الضعف والهشاشة بما يسهم في اتخاذ القرارات المتعلّقة بإجراءات اللجوء والتقييمات الأمنيّة وباحتجاز وترحيل المهاجرين»، أنظمة تمييز اللهجات وتحليل الإنفعالات، وأنظمة التعرّف البيومتريّ عن بُعد (كنظام التعرّف على الوجوه مثلًا)[21]. تفتقر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإطار قانونيّ ينظّم استخدام الذكاء الاصطناعيّ، خاصة أنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة، ولأنظمة متينة لحماية البيانات[22]. هذا يعني أنّ تمويل مثل هذه الممارسات والأنظمة العدائيّة قد يحوّل من الاتّحاد الأوروبيّ إلى بلدان تفتقر لضوابط تنظيميّة، أو تكاد تخلو منها.

14 Fuentes Lara, C. & and Fanjul, G. 'Externalisation(*): (*) Chaos, corruption and migration control under the guise of European cooperation'. PorCausa. April 2024.
https://porcausa.org/wp-content/uploads/2024/05/InformeExternaliz_ENG-COMPL.pdf

15 Privacy International. 'The Future of the EU Trust Fund for Africa'. September 2019. https://privacyinternational.org/sites/default/files/2019-09/EUTF%20Policy%20Briefing.pdf

16 'EU Council MOCADEM Action File". Statewatch. 15 December 2023. https://www.statewatch.org/media/4205/eu-council-mocadem-action-file-16821-23.pdf

17 Dumbrava, C. 'Artificial Intelligence at EU borders: Overview of applications and key issues'. European Parliament. July 2021. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2021/690706/EPRS_IDA(2021)690706_EN.pdf

18 Echoes Team. 'From Libya To Tunisia: How The EU is Extending the Push-Back Regime By Proxy In The Central Mediterranean'. Civil MRCC. 21 January 2024.
https://civilmrcc.eu/from-libya-to-tunisia-how-the-eu-is-extending-the-push-back-regime-by-proxy-in-the-central-mediterranean/

19 PICUM. 'A dangerous precedent: how the EU AI Act fails migrants and people on the move'. 4 April 2024. https://picum.org/blog/a-dangerous-precedent-how-the-eu-ai-act-fails-migrants-and-people-on-the-move/

20 المرجع السابق

21 المرجع السابق

22 Fatafta, M. & Samaro, D. 'Exposed and exploited: Data protection in the Middle East and North Africa'. AccessNow. 28 January 2021.
https://www.accessnow.org/publication/exposed-and-exploited-data-protection-mena/

تمويل شركات الأسلحة والتّكنولوجيا الإسرائيليّة

بالإضافة إلى تمويل استخدام الأنظمة التّكنولوجيّة أعلاه في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإدارة الهجرة، يموّل الاتّحاد الأوروبيّ صناعة الأسلحة والتقانة العالية الإسرائيليّة، ويستثمر فيها. التّقنيّات المموّلة تشمل مسيّرات وبرمجيّات تجسّس قائمة على استخدام الذّكاء الاصطناعيّ.

لاق برنامج «أفق أوروبا» (أو هورايزن أوروبا)، وهو برنامج الاتّحاد الأوروبيّ الرّئيسيّ لتمويل مجال البحث والابتكار، نقدًا واسعًا في أعقاب تمويله لشركات وشركات ناشئة إسرائيليّة زوّدت المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة مسيّرات مزوّدة بأنظمة ذكاء اصطناعيّ، أو خوارزميات قائمة على الذكاء الاصطناعيّ للمسيّرات والمركبات ذاتيّة القيادة المستخدمة ضد الفلسطينيّين، بما في ذلك خلال حرب الإبادة الحاليّة في غزة[23].

تحصل شركة الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة المملوكة للدولة، المساهمة في تزويد الأسلحة المستخدمة مباشرة في ارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك حرب الإبادة المتداولة حاليًا في المحكمة الجنائيّة الدوليّة ومحكمة العدل الدوليّة، على ملايين اليوروهات من صندوق الدفاع الأوروبيّ[24]. وتشتهر شركة الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة بمسيّراتها الهجوميّة والاستطلاعيّة الذي يستخدمها الجيش الإسرائيليّ في غزة. يبيّن تحقيق للفريق الصحفيّ الاستقصائيّ إينقيستيجيت يوروب [25] تقديم تمويل بقيمة 15 مليون يورو على الأقل لشركة إنتراكوم ديفينس اليونانيّة منذ اقتنتها شركة الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة في أيار 2023. أتى التمويل من صندوق الدفاع الأوروبيّ، والذي يدعم تقنيات ومعدات دفاعيّة من إنتاج شركات أوروبيّة. غير أنّ إنتراكوم مرتبطة بشكل وثيق بشركة الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة، بما يعني أنّها مرتبطة بالحكومة الإسرائيليّة والجيش الإسرائيليّ أيضًا. وعليه، فإنّ تمويل صندوق الدفاع الأوروبيّ أسهم في تعزيز القدرات العسكريّة التي وُظّفت لارتكاب انتهاكات جسيمة بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ. وفقًا لإينقيستيجيت يوروب:

> يبيّن التحقيق أنّ إنتراكوم متداخلة حاليًا في 15 مشروعًا مموّلًا من صندوق الدفاع الأوروبيّ. سبعة منها، وأحدها يحظى بتمويل مشترك ومباشر من حكومات أوروبيّة، موّلت بعد بيعها لشركة الصناعات الجويّة الإسرائيليّة وبداية الصراع في غزة في تشرين الأول 2023، حيث استخدمت مسيّرات الصناعات الجويّة الإسرائيليّة في العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة في غزة والقطاع.

23 Vaudano, M. 'EU-Israel scientific collaborations face criticism over potential military use'. Le Monde. 31 May 2025. https://www.lemonde.fr/en/les-decodeurs/article/2025/05/31/eu-israel-scientific-collaborations-face-criticism-over-potential-military-use_6741868_8.html

24 Maltepioti, K., Maggiore, M. & Miñano, L. 'European Defence Fund millions benefiting Israeli state-owned drone manufacturer'. Investigate Europe. 11 June 2025. https://www.investigate-europe.eu/posts/european-defence-fund-millions-benefiting-israeli-state-owned-drone-manufacturer

25

مع أنّ إنتراكوم ديفينس مسجّلة ومتمركزة في اليونان، وينشط في مجلسها الإداريّ أعضاء يونانيّون، إلّا أنّ سجّلاتها الماليّة لعام 2024 تبيّن أن 94.5 بالمئة من أسهمها مملوكة للصّناعات الجويّة الإسرائيليّة، ووفقًا للسجّلات الأخيرة للشركة الإسرائيليّة، فإنّها تحظى بـ 100% من حق التصويت في إنتراكوم ديفينس.

يبين تقرير صدر عام 2025 عن المنصّة الاستقصائيّة البلجيكيّة، أپاتشي، أنّ صندوقًا أوروبيًّا آخر- صندوق الاستثمار الأوروبيّ- وهو جزء من بنك الاستثمار الأوروبيّ- الذراع الإقراضيّ للاتحاد الأوروبيّ-قدّم تمويلًا لشركة برمجيّات التجسّس، پاراچون سولوشنز، عن طريق صندوق رأس مال مُخاطر إسرائيليّ. تأسّست شركة پاراچون سولوشنز عام 2019 على يد رئيس الوزراء الإسرائيليّ سابقًا، إيهود براك، ورئيس سابق لوحدة الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة[26]. وقد صرّح الناطق بلسان بنك الاستثمار الأوروبيّ بأنّه «في كانون الثاني 2020، وقّع صندوق الاستثمار الأوروبيّ تعهّدًا بقيمة 21.2 مليون يورو مع أورورا يوروپ أس. سي. أس. پي- وهو صندوق استثماريّ بحجم 85 مليون يورو، يقوم بتوظيف أمواله في صناديق استثماريّة أخرى، مع التّركيز على علوم الحياة والتّكنولوجيا». وأضاف أنّ الصندوق استثمر هذا المبلغ في 21 صندوقًا آخر، من بينها، ريت دوت كاپيتال پارتنرز II إل. پي، والذي استثمر بدوره في 10 شركات، من ضمنها پاراچون سولوشنز في تشرين الأول 2020 . ليس واضحًا كم بلغت حصّة پاراچون سولوشنز ، والتي استحوذت عليها شركة الاستثمار الأمريكيّة إيه. إي إندستريال پارتنرز مقابل 900 مليون دولار أمريكيّ في تشرين الأول 2024[27]. حصلت الشركة أيضًا على تمويل أوروبيّ في إطار إينوڤ فِن للاستثمار الملائكيّ – وهي أداة تمويليّة أطلقت في إطار برنامج أفق أوروبا لدعم البحث العلميّ والابتكار[28].

تصدير أنظمة ذكاء اصطناعيّ

بالإضافة إلى التّمويل الأوروبيّ للتّقنيّات والمعدّات التي تُدرج ضمن الذكاء الاصطناعيّ عالي الخطورة، فإنّ تصدير أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ من شركات أوروبيّة إلى منطقة الشرق الأوسط يشكّل خطرًا على حقوق الإنسان.

ففي فلسطين مثلًا، وجدَ أنّ كاميرات المراقبة أوروبيّة المنشأ، ومن ضمنها تلك المزوّدة بخاصية التّعرّف على الوجوه، استخدمت سابقًا على يد إسرائيل ضمن شبكة مراقبة واسعة النّطاق، تتعقّب الفلسطينيّين عن كثب وتسهم في فرض قيود اعتباطيّة على حقوقهم الأساسيّة وحرياتهم. قامت مجموعة تاليس الفرنسيّة، المتخصّصة في الصناعات العسكريّة، ببيع قطع إلكترونيّة وأنظمة اتصال للمسيّرات الإسرائيليّة في الفترة ما بين 2018 و 2023[29]. يبيّن تحقيق لديسكلوز من عام 2025 أنّ الشركة، وللدّولة الفرنسيّة الحصّة الأكبر من أسهمها، قامت ببيع أنظمتها للصّناعات الجويّة الإسرائيليّة ولأنظمة إلبيط، وهي شركة إسرائيليّة أخرى ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، لتستخدم في مسيّرات المراقبة أو المسيّرات القتاليّة[30].

26 Walrave, J. 'European Investment Fund financed Israeli spyware company Paragon'. 1 October 2025. apache.https://apache.be/2025/10/01/european-investment-fund-eif-financed-israeli-spyware-company-paragon

27 المرجع السابق

28 المرجع السابق

29 Lavrilleux, A. 'Arms Sales To Israel: France's Thales Supplying Equipment For Armed Drones Since 2018'. Disclose. 13 March 2025. https://disclose.ngo/en/article/arms-sales-to-israel-frances-thales-supplying-equipment-for-armed-drones-since-2018

30 المرجع السابق

بعد أسبوع واحد فقط على توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في تشرين الأول 2025، كشف ديسكلوز الستار عن تصدير قطع لمسيّرات إلبيط من شركة فرنسيّة أخرى تُدعى سيرمات [31].

في بلدان أخرى في المنطقة، فإنّ الأنظمة التي تستخدم أو يرجّح أنّها تستخدم أنظمة ذكاء اصطناعيّ، صادرة عن شركات أوروبيّة. في عام 2017، قامت شركة سكاتي الإسبانيّة بتركيب نظام أمنيّ يشمل 349 كاميرا في جامعة جنوب الوادي المصريّة، ومقرّها مدينة قِنا، والتي تبعد عن القاهرة مسافة 600 كم[32]. وقد صرّحت الشركة عند إعلانها عن المشروع[33] بأنّ كاميرات سكاتي مزوّدة بقدرات ذكاء اصطناعيّ توفّر «نظامًا استباقيًا للمراقبة التّلفزيونيّة المغلقة، ينبّه العاملين في غرف المراقبة تلقائيًا بأيّ أحداث استثنائيّة».

في عام 2025، وقّعت مجموعة تاليس اتفاقيّة مع الحكومة اللبنانيّة «لتجديد وتحسين أنظمة المراقبة المتكاملة للمسافرين» في مطار رفيق الحريريّ الدّوليّ في بيروت، وذلك بواسطة «تقنيّات متقدّمة مثل قارئات الوثائق الإلكترونيّة، قارئات بصمات الأصابع، وأنظمة كاميرات شديدة الدقة»[34]. تعاقدت شركة فرنسيّة أخرى تُدعى إيديميا مع المملكة المغربيّة لتزويدها بنظام وطنيّ جديد للهويّة الرقميّة[35]. وفي مصر، وقّعت الشركة نفسها في عام 2020 اتفاقية مع الهيئة العربيّة للتّصنيع، وهي شركة مملوكة للمؤسّسة العسكريّة، لتصنيع أجهزة تعرّف بيومتريّ بواسطة بصمات الأصابع، الوجوه، وبصمة العين، لتُستخدم في «الميادين الأمنيّة والمدنيّة»[36].

31 Hasday, A. 'Arms Sales: Delivery Of French Equipment In Israel Imminent'. Disclose. 17 October 2025. https://disclose.ngo/en/article/arms-sales-delivery-of-french-equipment-in-israel-imminent

32 Scati. 'Prestigiosa Universidad egipcia protegida gracias a los sistemas de CCTV de SCATI'. 24 May 2017. https://www.scati.com/2017/05/24/prestigiosa-universidad-egipcia-protegida-gracias-a-los-sistemas-de-cctv-de-scati/

33 المرجع السابق

34 MEA Tech Watch. 'Thales Partners with Lebanon to Modernize Border Control Systems at Beirut-Rafic Hariri International Airport'. 2025. https://meatechwatch.com/2025/02/03/thales-partners-with-lebanon-to-modernize-border-control-systems-at-beirut-rafic-hariri-international-airport/

35 IDEMIA. 'IDEMIA to Supply Morocco's Latest National Electronic ID Cards'. 12 February 2019. https://www.idemia.com/pdf-export.php?post_id=1715

36 Enterprise. 'Arab Organization for Industrialization to produce ID tech alongside Idemia'. 10 November 2020. https://enterprise.news/egypt/en/news/story/1db4d0c9-8eba-4f97-b0e8-8ca07827178c/arab-organization-for-industrialization-to-produce-id-tech-alongside-idemia

2. تحليل عام لآثار تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ للأنظمة التّكنولوجيّة على حقوق الإنسان

تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة يشكّلان انتهاكًا جسيمًا على حقوق الإنسان، خاصةً للحقوق الأساسيّة للأفراد في سياقات الهجرة أو اللجوء، حقوق الفلسطينيّين القابعين تحت الاحتلال العسكريّ المتواصل واللاعبين الفاعلين على المستوى المدنيّ، كالمعارضين، النشطاء، الصحافيّين والمُحتجّين.
استخدام أدوات الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة مثل التعرّف على الوجوه، أنظمة التّنبؤ الأمنيّ وتحليل الانفعالات، يزيد من المخاطر المتربّصة بطالبي اللّجوء والمهاجرين، والذين يعيشون أصلًا واقعًا صعبًا، ويؤدّي إلى تصعيد خطير في الانتهاكات التي يتعرّضون لها في محاولاتهم للوصول إلى أوروبا. أفضت تحقيقات سابقة إلى أنّ السّلطات الأمنيّة في البلدان المموّلة من قبل الاتّحاد الأوروبيّ في شمال إفريقيا ضلعت في انتهاكات حقوق الإنسان بحق المهاجرين، والتي شملت الضرب، الاعتداءات الجنسيّة، الاغتصاب، التعذيب والإجلاء والتهجير القسريّ[37].

أنظمة المراقبة القائمة على الذّكاء الاصطناعيّ تسهم في تعقّب ومراقبة الأفراد في سياقات الهجرة واللّجوء، الأمر الذي يعيق من قدرتهم على التنقّل بحريّة والهروب للنجاة من العنف والبيئات غير الآمنة. نتيجة لذلك، يُحاصَر المهاجرون في دول العبور، وهناك، قد يتعرّضون لشتى الانتهاكات التي تمارسها السّلطات، أو أنّهم يرّحلون إلى بلدانهم، حيث يكونون عرضةً للنّزاعات أو الملاحقة والاضطهاد. في حالات أخرى، قد يكتشفون طرقًا أخرى (أقل أمانًا) للوصول إلى أوروبا. على سبيل المثال، قامت المملكة المغربيّة في عام 2018 بترحيل مهاجرين مقيمين في طنجة والناظور باتجاه الجنوب، بالإضافة إلى «إحراق مخيّمات المهاجرين وطردهم من الشقق التي كانوا يسكنونها»، معتمدةً إستراتيجيّة تهدف إلى «تخفيف حدّة التوتّر على الحدود الأوروبيّة»[38]. وفقًا للمنظّمة الإسبانيّة پوركوزا، كان التفكيك والإخلاء القسريّ للمخيّمات أحد الأسباب التي دفعت بعددٍ كبير من المهاجرين لمحاولة عبور الحدود إلى إسبانيا في 24 حزيران 2022، الأمر الذي أدّى إلى رد فعل شديد العنف من قبل الشّرطة المغربيّة التي قتلت عشرات المهاجرين وأصابت مئات آخرين[39].

إلى جانب تسليحها بغرض استهداف المهاجرين وطالبي اللّجوء، فإنّ الأنظمة القمعيّة المزوّدة بأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة بتمويل أوروبيّ، لن تتردّد في استخدامها لتتبّع واستهداف كلّ من يشكّل تهديدًا على سلطتها، مثل الصحافيّين، أنصار حقوق الإنسان والمعارضين السياسيّين.
في الواقع، فإنّ مراقبة الحيّزيْن العام والرقميّ هي ممارسة شائعة تعتمدها حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع حدٍ أدنى من حماية للخصوصيّة والبيانات الشخصيّة- إن وجدت أصلًا- من تدخّل الوكالات الأمنيّة. المعارضون، الصحافيّون، أنصار حقوق الإنسان، المُحتجّون والنشطاء، معرّضون غالبًا للمراقبة من قبل الدولة وأذرعها. تحرص

37 Townsend, M. 'Europe overhauls funding to Tunisia after Guardian exposes migrant abuse'. The Guardian. 24 January 2025. https://www.theguardian.com/global-development/2025/jan/24/eu-human-rights-tunisia-migrant-security-forces-migration
38 Fuentes Lara, C. & and Fanjul, G. 'Externalisation(*): (*) Chaos, corruption and migration control under the guise of European cooperation'. PorCausa. April 2024.
https://porcausa.org/wp-content/uploads/2024/05/InformeExternaliz_ENG-COMPL.pdf
39 https://issafrica.org/iss-today/migrants-at-the-mercy-of-moroccos-iron-fist

هـذه الـدول على تكثيـف اسـتخدامها للتّقنيّـات العدائيّـة، بمـا في ذلـك التّقنيّـات القائمـة على الـذّكاء الاصطناعـيّ، مثـل كاميرات التّعـرّف على الوجـوه، كاميرات التّعـرّف على لوحـات المركبـات، وبرمجيّـات التجسّـس[40].

اسـتمراريّة التّمويـل الأوروبيّ وتصديـر الأنظمـة التّكنولوجيّـة الأوروبيّـة، في ظـلّ غِيـاب وضعِـف الضّمانـات وتـدابير العنايـة الواجبـة، تعـزّز مـن القـدرات الرّقابيّـة للحكومـات الاستبداديّـة، الأمـر الـذي يزيـد مـن خطـر المسـاس بالحقـوق الأساسـيّة وبالحريّـات، خاصـةً الحـقّ في الخصوصيّـة، الحـقّ في التّجمّـع السـلميّ، حريّـة التنظيـم، حريّـة الصّحافـة، حريّـة التّعبير وحريّـة المعلومـات.

التّمويـل والتصديـر الأوروبيّ لتّقنيّـات المراقبـة والـذّكاء الاصطناعـيّ يشـكّلان خطـرًا جسـيمًا على الفلسـطينيّين القابعين تحـت احـتلال عسـكريّ مخالِـف للقانـون الـدوليّ ونظـام فصـل عـنصريّ يتّسـم بـ «مصـادرة وسـلب الأراضي، الاستيطـان غير القانونيّ، إلى جانـب التمييز المستشري والممنهج»[41]. التّكنولوجيـا، ومـن ضمنهـا أنظمـة الـذّكاء الاصطناعـيّ، هـي جـزء لا يتجـزّأ مـن آليّـة الاحـتلال ونظـام الفصـل العنصريّ الإسرائيليّ. وكمـا أشـارت أميرة كـوّاش في تقريـر بحثيّ لحملة صـدر عـام 2024[42]: «الهيمنـة الإسرائيليّـة التّكنولوجيّـة، العسـكريّة والاقتصاديّـة حـدّدت كيفيـة إقحـام التّقنيّـات القائمـة على الـذّكاء الاصطناعـيّ- بمـا تحملـه مـن انتهاكات جسـيمة لحقـوق الإنسـان- في حيـاة الفلسـطينيّين.

> تقـود إسرائيـل، وهـي رائـدة عالميًـا في المجاليْن العسـكريّ والتّكنولوجيّ، سيرورة دمـج متسـارعة لتّقنيّـات الـذّكاء الاصطناعـيّ في تصميـم وصناعـة الأسـلحة، الأمـن السـيبرانيّ وأنظمـة المراقبـة. يواجـه الفلسـطينيّون في الأراضي المحتلّـة وإسرائيـل عـددًا لا يـحصى مـن المخاطـر الناجمـة عـن الأنظمـة المدعومـة بالـذّكاء الاصطناعـيّ، والتي تنتهـك حقـوق الإنسـان الأساسـيّة، ومـن ضمـن هـذه الأنظمـة، تقنيـات التّعـرّف على الوجـوه، الأسـلحة ذاتيّـة التحكّـم، مراقـب النشـاط على وسـائل التّواصـل الاجتماعـيّ وأنظمـة الاسـتهداف العسـكريّ.

مـن خلال متابعـة تصديـر أنظمـة الـذّكاء الاصطناعـيّ عاليـة الخطـورة لإسرائيـل، إلى جانـب تمويـل الشّـركات الإسرائيليّـة التي تطـوّر مثـل هـذه الأنظمـة، يُسـهم كلّ مـن الاتّحـاد الأوروبيّ، الـدّول الأعضـاء، واللّاعبين الرّئيسـيّين في القطـاع الخـاص، في اسـتدامة صناعـة تسـهم في تعزيـز وترسـيخ الاحـتلال المقـرون بعـددٍ كـبير مـن المخاطـر الجسـيمة التي تمسّ بحقـوق الإنسـان، وتسـتفيد منـه. وعلى ضـوء الاسـتخدامات الموثّقـة والمثبتـة لهـذه التّقنيّـات، تـزداد المخـاوف مـن احتمـال وجـود تواطـؤ مشـروع في انتهـاك حقـوق أساسـيّة، بمـا في ذلـك الحـق في الحيـاة، حريـة التنقّـل، الخصوصيّـة وحظـر التمييز.

يتنـاول الفصـل التـالي أثـر برامـج تمويـل وتصديـر الأنظمـة التّكنولوجيّـة على حقـوق الفلسـطينيّين، ومسـاهمتهما في انتهـاك القانـون الـدوليّ الإنسـانيّ في فلسـطين.

40 Abrougui, A. (2025). Phishing, spyware, and smart city tech: Surveillance in Sisi's Egypt. In T. Roberts & A. Mare (Ed.). Digital Surveillance in Africa: Power, Agency, and Rights (pp. 57–84). London,: Zed Books. Retrieved December 16, 2025, from http://dx.doi.org/10.5040/9781350422117.ch-3

41 'Israel's Occupation of Palestinian Territory'. Amnesty International. https://www.amnesty.org/en/projects/israels-occupation-of-palestinian-territory/

42 Kawash, A. 'Impacts of AI Technologies on Palestinian Lives and Narratives.' 7amleh. February 2024. https://7amleh.on-forge.com/storage/AI%20&%20Racism/7amleh%20-AI%20english1-1.pdf

3. كيف يسهم تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ للتّكنولوجيا في ترسيخ الفصل العنصريّ، الاحتلال والإبادة في فلسطين

تشير مؤسسات حقوقية إلى أنّ إسرائيل تمارس الفصل العنصريّ في فلسطين، وقد أكّدت محكمة العدل الدوليّة ذلك في رأيها الاستشاريّ الصّادر في 19 تموز 2024[43]. تشير منظّمة حقوق الإنسان، بتسيلم، إلى أنّ «إسرائيل تسعى لترسيخ مبدأ تفوّق فئة واحدة- اليهود- على أخرى- الفلسطينيّين»[44] . توضّح المنظّمة أنّ «الأداة الرئيسيّة التي تستخدمها إسرائيل لتطبيق مبدأ الفوقيّة اليهوديّة هي هندسة الحيّز جغرافيًّا، ديمغرافيًّا وسياسيًّا». ويتحقّق ذلك بواسطة بلورة واعتماد سياسات غير متكافئة تسهم في متابعة تجريد الفلسطينيّين من أراضيهم، حقهم في تقرير المصير والمواطنة والمشاركة السياسيّة. استخدام التّقنيّات المختلفة بهدف القمع وإحكام السيطرة هو عنصر مركزيّ في نظام الفصل العنصريّ والاحتلال الإسرائيليّ.

في الضفة الغربيّة، هناك شبكة مراقبة واسعة النطاق، مزوّدة بنظام تعرّف على الوجوه، والتي تتتبّع الفلسطينيّين وترصد سلوكيّاتهم وأفعالهم، وتتحكم بتحرّكاتهم وبقدرتهم على اجتياز المعابر، الأمر الذي يؤثّر على جميع مناحي الحياة، بما في ذلك قدرتهم على العمل، زيارة أقربائهم، تلقّي علاج طبيّ، ممارسة الحريّة الدينيّة والعودة إلى المنازل[45]. هذه المراقبة (المؤتمتة) تنتهك أيضًا حق الفلسطينيّين في الخصوصيّة والمساواة، حريّة التنقّل، حريّة التّنظيم، وحريّة التّظاهر والاحتجاج، بينما يستمتع المستوطنون الإسرائيليّون بحريّة التّنقّل بدون أيّ قيود.

وُجدَ سابقًا أنّ عددًا من التقنيّات التي تطوّرها شركات أوروبيّة تستخدم من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيّين، ومنها كاميرات مجموعة تي.كي.أتش، ومقرّها هولندا، المستخدمة في القدس الشرقيّة المحتلّة. هذه الكاميرات هي «على الأرجح جزء من نظام مباط 0002 الشّبكيّ للتعرّف على الوجوه»، وقد منحت «السّلطات الإسرائيليّة قدرات استثنائيّة وغير مسبوقة على مراقبة حياة الفلسطينيّين اليوميّة في القدس الشرقيّة والتّحكّم بها، الأمر الذي أسهم في فرض قيود اعتباطيّة على حقّهم في ممارسة حريّة التنقّل، حريّة التّعبير، وحريّة التنظيم والتّظاهر السلميّ»، كما جاء في تقرير منظّمة العفو الدوليّة لعام 3202- بعنوان الفصل العنصريّ المؤتمت46. إثر نشر نتائج التّقرير، صرّحت إحدى الجهات الاستثماريّة في تي.كي.إتش، وهي أيه.إس.إن إمباكت إنفستررز بأنّها طالبت الشركة باعتماد «سياسات العناية الواجبة لتجنّب إبرام صفقات كهذه مستقبلًا» خلال سنة «وإلّا فإنّ ذلك سيؤدّي إلى وقف الاستثمار»47. لم ترِد بعد أيّة معلومات عن ردّ مجموعة تي.كي.إتش على ذلك، وما إذا كانت تقنياتها تصدّر إلى الآن إلى الحكومة الإسرائيليّة

43 Baldwin, C. 'World Court Findings on Israeli Apartheid a Wake-Up Call'. Human Rights Watch. 19 September 2024. https://www.hrw.org/news/2024/09/19/world-court-findings-israeli-apartheid-wake-call

44 B'Tselem. 'A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: THIS IS APARTHEID'. 21 January 2021. https://www.btselem.org/apartheid

45 Amnesty International. 'Automated Apartheid: How facial recognition fragments, segregates and controls Palestinians in the OPT ٢ .'May 2023. https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/6701/2023/en/

46 Amnesty International. 'Israel/OPT: Dutch Investor pushes for human rights safeguards to stop use of surveillance technology against Palestinians'. 2 July 2024. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/israel-opt-dutch-investor-pushes-for-human-rights-safeguards-to-stop-use-of-surveillance-technology-against-palestinians/

47 المرجع السابق

لغرض استخدامها في فلسطين.

هناك أيضًا أدلّة على استخدام سابق لكاميرات المراقبة المصنّعة من قبل شركة ڤيديوتِك، ومقرّها إيطاليا، في عام 2018، في البلدة القديمة في القدس المحتلة[48]، شرقيّ المدينة، حيث وثّقت منظّمة العفو الدوليّة استخدام نظام مباط 2000 الشبكيّ للتعرّف على الوجوه. استحوذت على هذه الشركة شركة موتورولا سوليوشنز الأمريكيّة في عام 2022[49]. من خلال التمويل، الاستثمار وآليات الشّراء التي تشمل شركات إسرائيليّة، وفي ظلّ التّوثيقات التي تشير إلى استخدام هذه التّقنيّات في سياق الاحتلال، قد يُعتبر الاتّحاد الأوروبيّ والدول الأعضاء متواطئين في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدوليّ الإنسانيّ والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيّين.

في إطار برنامج أفق أوروبا لعام 2020، قُدّم تمويل بقيمة 50,000 يورو لإكس-تيند لتطوير وتعزيز قدرات نظام المسيّرات سكاي لورد[50]. وقد أشارت الشركة الإسرائيليّة على موقعها إلى»قيمتها المقترحة»من خلال ذكر السّيناريوهات المحتملة التي قد تستدعي استخدام منتجاتها في العمليات العسكريّة في غزة، «بدءًا من العمليّات العسكريّة في المناطق الحضريّة المأهولة، وصولًا إلى العمليّات التي تنفّذ تحت الأرض»[51]. روّجت الشركة سابقًا لمسيّرات سكاي لورد مشيرةً إلى استخدامها في إسرائيل[52]. وقد استفادت الشركة من الحرب على غزة، والتي شملت عنصر الإبادة المحتملة، إذ تعاقدت في آب 2025 على توريد «آلاف» المسيّرات القتاليّة «بقيمة ملايين الدولارات» للجيش الإسرائيليّ[53].

إحدى الشّركات الأخرى التي تلقّت تمويلًا من الاتّحاد الأوروبيّ في إطار برنامج أفق أوروبا هي شركة سايتِك، والتي توفّر منصّة قائمة على «استخدام خوارزميّات تمكّن المسيّرات من رصد كلّ ما في محيطها، تحديد المواقع، تتبّع الأهداف والقيام بعمليّات الفحص والمراقبة بدون تدخّل بشريّ[54]. وقد تلقّت تمويلًا من الاتّحاد الأوروبيّ بقيمة 2.5 مليون يورو في الفترة ما بين نيسان 2022 وكانون الأول 2023، وذلك في إطار مشروع أوتوفلاي ضمن برنامج أفق أوروبا، لغرض «توريد مسيّرات قادرة على استيعاب محيطها» «بواسطة تطوير منصّة خاصّة من تصميم «سايتِك» والتي تمكّن المسيّرات من تنفيذ عمليّات مركّبة بشكل مستقلّ»[55].

48 Who Profits. 'Videotec'. https://www.whoprofits.org/companies/company/6171?6171-2

49 Motorola Solutions. 'Motorola Solutions Acquires Ruggedized Video Security Solutions Provider, Videotec'. 12 May 2022. https://www.motorolasolutions.com/newsroom/press-releases/motorola-solutions-acquires-videotec.html

50 Statewatch. 'European money for the war in Gaza: how EU research funding supports the Israeli arms industry'. 22 March 2024. https://www.statewatch.org/analyses/2024/european-money-for-the-war-in-gaza-how-eu-research-funding-supports-the-israeli-arms-industry/

51 XTEND. 'Who is XTEND'. https://www.xtend.me/resources/xtend-and-height-technologies-partners-to-deliver-skylord

52 Statewatch. 'European money for the war in Gaza: how EU research funding supports the Israeli arms industry'. 22 March 2024. https://www.statewatch.org/analyses/2024/european-money-for-the-war-in-gaza-how-eu-research-funding-supports-the-israeli-arms-industry/#_ftn23

53 Israeli Ministry of Defence on LinkedIn. 'Israel MOD to Procure Thousands of Drones from XTEND Worth Millions of Dollars'. 20 August 2025. https://www.linkedin.com/posts/israelimod_israel-mod-to-procure-thousands-of-drones-activity-7363873945898430464-7JPf/?utm_source=share&utm_medium=member_desktop&rcm=ACoAAACQo3QBIiSM6Q98BOSIAqoMBhUUuoo033Y

54 'AUTOFLY'. EIC Data Hub. https://eic-datahub.eismea.eu/?p=190185259

55 Statewatch. 'European money for the war in Gaza: how EU research funding supports the Israeli arms industry'. 22 March 2024. https://www.statewatch.org/analyses/2024/european-money-for-the-war-in-gaza-how-eu-research-funding-supports-the-israeli-arms-industry/#_ftn23

وبينما «يبدو المشروع في الظاهر ميدانيًا فقط»، كما جاء في تقرير لِستيت ووتش و إنفورماتسيونستيله ميليتاريزيرونغ لعام 2024، إلّا أنّه يهدف في الواقع إلى»استخدام الذّكاء الاصطناعيّ لبلوغ أقصى درجات الاستقلاليّة، بحيث تتمكّن المسيّرات من التحرّك بدون استخدام نظام التموضع العالميّ، وحتى بدون اتصال راديويّ. هناك جهود واضحة لإخفاء غايات عسكريّة تحت غطاء مدنيّ...»[56].

نظام الفصل العنصريّ والاحتلال الاستيطانيّ-الاستعماريّ جعلا من دولة إسرائيل واحدة من أكبر الجهات المصنّعة والمورّدة للأسلحة والتّقنيّات المستخدمة لغايات قمعيّة، والتي تشمل «أنظمة الأمن والمراقبة الحدوديّة، برمجيّات التجسّس على الهواتف، وتقنيّات التتبّع والاستهداف»[57]. رغم النداءات المتكرّرة التي أطلقها خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتعليق توريد الأسلحة[58]، بلغت صادرات الأسلحة الإسرائيليّة مستوى قياسيًّا في عام 2024، إذا شكّلت المشتريات الأوروبيّة 45 بالمئة، بزيادة بلغت نحو 20 بالمئة عن عام 2023، وذلك تزامنًا مع تكثيف العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة في غزة[59].

في إطار جهود تسويق هذه الأنظمة الإسرائيليّة، يتم التشديد على أنّها «مجرّبة ميدانيًّا» على الفلسطينيّين، الأمر الذي يزيد من جاذبيتها في سياق المصطلح العسكريّ «حِصن أوروبا» (Europe fortress) والذي يضفي طابعًا عسكريًا على إدارة الحدود لنأي المهاجرين وطالبي اللجوء عن القدوم[60]. وفي هذا المضمار، أشار أنتوني ليفنشتاين في كتابه Laboratory Palestine The (مختبر فلسطين)[61] إلى أنّ «الانتفاع من اسم الجيش الإسرائيليّ وضع الشّركات الأمنيّة الإسرائيليّة في مقدّمة الشّركات النّاجحة في العالم. و»مختبر فلسطين» هو الأداة التسويقيّة الرئيسيّة التي تستخدمها إسرائيل». وقد وصف فلسطين باعتبارها «ورشة عمل لدولة إسرائيل، وفيها يقدّم الشعب المجاور لها والقابع تحت الاحتلال، الملايين من أبنائه ليشكّلوا «مختبرًا ميدانيًا» تُجرَّب فيه أدقّ وأنجع أساليب السيطرة والإخضاع»[62].

في عام 2020، قدّمت فرونتكس، وهي الوكالة الأوروبيّة لحرس الحدود والسّواحل، عقودًا بقيمة 100 مليون يورو لشركات في مجالات الطيران، الدفاع وصناعة الفضاء والطيران، ومن ضمنها شركتين إسرائيليتيْن: شركة الصناعات الجويّة الإسرائيليّة وأنظمة إلبيط المحدودة، «وذلك لتوريد وتشغيل مسيّرات لمراقبة وتتبّع اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسّط»[63]. وقد حظيت شركة الصناعات الجويّة الإسرائيليّة- إلى جانب إير باص - بتعاقد بقيمة 50 مليون يورو لتشغيل مسيّرتها «هيرون»[64]. حظيت أنظمة إلبيط بتعاقد إضافيّ بقيمة 50 مليون

56 المرجع السابق

57 Foster, K.'The Harvard of anti-terrorism: how Israel's military-industrial complex feeds the global arms trade'. The Conversation. 31 May 2023. https://theconversation.com/the-harvard-of-anti-terrorism-how-israels-military-industrial-complex-feeds-the-global-arms-trade-204758

58 "Arms exports to Israel must stop immediately: UN experts." OHCHR. 23 February 2024. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/arms-exports-israel-must-stop-immediately-un-experts

59 Rapaport, N. 'Arab states received 12 percent of Israeli arms exports in 2024 amid surge in arms sales'. Middle East Eye. 5 June 2025. https://www.middleeasteye.net/news/israeli-arms-exports-reached-record-high-2024

60 Gannon, C. 'The European Union Is Embracing Militarization'. Jacobin. 25 March 2025. https://jacobin.com/2024/03/european-union-militarization-austerity-defense

61 Loewenstein, A. The Palestine Laboratory: How Israel exports the technology of occupation around the world. Verso Books, 2023

62 المرجع السابق

63 Business and Human Rights Resource Center. 'Frontex›s contracted companies reportedly operating surveillance equipment to monitor migrants & refugees crossing the Mediterranean; utilized by the Israeli military in its assaults on Gaza; incl. co. responses'. 1 March 2022. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/frontexs-contracted-companies-reportedly-operating-surveillance-equipment-to-monitor-migrants--refugees-crossing-the-mediterranean-utilized-by-the-israeli-military-in-its-assaults-on-gaza-incl-co-responses/

64 Hearst, K. 'No rescue from above: Europe›s surveillance in the Mediterranean leaves migrants to their fate'. Middle East Eye. 30 January 2022. https://www.middleeasteye.net/news/libya-europe-migration-frontex-surveillance-deadly-fate

يورو لتشغيل مسيّرتها «هرمز 900». كلتا المسيّرتيّن، المزوّدتين بتقنيّات ذكاء اصطناعيّ، تُستخدمان في غزة خلال الحملة الحاليّة التي تتضمّن أفعالًا قد تندرج ضمن تعريف الإبادة الجماعيّة، وفقًا لإفادات خبراء في الأمم المتحدة، وكما جاء في المداولات الدائرة هناك. هذه المسيّرات هي جزء من منظومة أوروبيّة أوسع تشكّل خطرًا على حياة المهاجرين بحرًا؛ وبِشرائها، يُسهم الاتّحاد الأوروبيّ في دعم وتعزيز المجمع العسكريّ-الصناعيّ، الضالع مباشرةً في الفصل العنصريّ وحرب الإبادة[65].

مسيّرات «هيرون تي بي»، من إنتاج الصناعات الجويّة الإسرائيليّة، و«هرمز 900»، من إنتاج أنظمة إلبيط، مستخدمة على نطاق واسع في العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة في غزة بهدف المراقبة، تتبّع الأهداف، تحليل وتقييم وتوثيق الأهداف المحتملة، وتصفيتها[66]. يستخدم الجيش الإسرائيليّ أيضًا مركبات بريّة مسيّرة من إنتاج الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة، مثل «جاغوار يو جي في» القائمة على أنظمة الذكاء الاصطناعيّ «لمراقبة وتصفية الأهداف»، ومركبات قتاليّة مدرّعة «قادرة على رصد الأهداف وتنفيذ الهجمات بصورة ذاتيّة». طوّرت الصناعات الجويّة الإسرائيليّة أيضًا طائرة المراقبة والاستطلاع «أورون» المزوّدة بأنظمة تدمج بيانات واردة من مستشعرات مدعومة بالذكاء الاصطناعيّ، والتي تجري تحليلات قائمة على الذكاء الاصطناعيّ»[67]. ضلوع الصناعات الجويّة الإسرائيليّة وأنظمة إلبيط في حرب الإبادة موثّق ومُثبت، وللشركتين علاقات وثيقة وتعاون مع الجيش الإسرائيليّ و «وزارة الدفاع» الإسرائيليّة[68].

استخدام إسرائيل لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ لتتبّع وتحليل وتقييم وتوثيق وتصفية الأهداف، ولهدم منازل عائلات بأكملها[69] هو انتهاك صارخ لأهم مبادئ قانون الحرب، أو القانون الدوليّ الإنسانيّ، خاصةً مبادئ الضرورة العسكريّة، التّناسب، التمييز بين المقاتلين والمدنيّين واتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة. مع ذلك، تستخدم إسرائيل هذه الأنظمة مع حدٍ أدنى من الإشراف البشريّ والاكتراث لحياة المدنيّين والبني التحتيّة المدنيّة. تشوب هذه الأنظمة أيضًا أوجه قصور من حيث الدقة، كما تُسرّع من رصد الأهداف، ما يحدّ من الاحتياطات اللازمة لتفادي الخسائر في صفوف المدنيين[70]. على مدار حرب الإبادة المستمرة منذ أكثر من عامين، أسفر استخدام هذه الأنظمة القائمة على الذّكاء الاصطناعيّ عن مقتل وإصابة نحو 10% من السكان، مع نسبة مرتفعة من الضحايا المدنيين (نحو 67,000)[71]. ويقدّر الخبراء أنّ عدد الضحايا الفعليّ أكبر بكثير[72]. أولًا، هذا العدد لا يشمل الوفيات غير المباشرة الناجمة عن شحّ الغذاء والمياه والرعاية الصحية، نتيجة لاستخدام التّجويع كسلاح حرب والاستهداف المتعمّد للكوادر الطبيّة والمرافق الصحيّة. ثانيًا، دمّرت إسرائيل بصورة منهجيّة البنية التّحتيّة المدنيّة، بما في ذلك منظومة الصّحة العامة اللّازمة

65 OHCHR. 'A/HRC/59/23: From economy of occupation to economy of genocide - Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967'. 2 July 2025.
https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5923-economy-occupation-economy-genocide-report-special-rapporteur

66 Düz, S. & Koçakoğlu, M.S. 'Deadly Algorithms: Destructive Role of Artificial Intelligence in Gaza War'. Foundation For Political, Economic And Social Research. February 2020.
https://media.setav.org/en/file/2025/02/deadly-algorithms-destructive-role-of-artificial-intelligence-in-gaza-war.pdf

67 المرجع السابق

68 المرجع السابق

69 OHCHR. 'Gaza: UN experts deplore use of purported AI to commit 'domicide' in Gaza, call for reparative approach to rebuilding'. 15 April 2024.
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/04/gaza-un-experts-deplore-use-purported-ai-commit-domicide-gaza-call

70 Düz, S. & Koçakoğlu, M.S. 'Deadly Algorithms: Destructive Role of Artificial Intelligence in Gaza War'. Foundation For Political, Economic And Social Research. February 2020.
https://media.setav.org/en/file/2025/02/deadly-algorithms-destructive-role-of-artificial-intelligence-in-gaza-war.pdf

71 Crawford, N.C. 'The Human Toll of the Gaza War:
Direct and Indirect Death from 7 October 2023 to 3 October 2025'. Brown University's Watson School of International and Public Affairs. 7 October 2025. https://costsofwar.watson.brown.edu/sites/default/files/2025-10/Human-Toll-in-Gaza_Costs-of-War_Crawford_7-October-2025.pdf

72 المرجع السابق

للتّسجيل الموثوق لأعداد الوفيّات والإصابات، ولاستعادة جثامين ضحايا القصف الذين لم يُعثر عليهم بعد. من خلال الاستهداف المنهجيّ للمدنيّين وللبنى التحتيّة المدنيّة، دمّرت إسرائيل مقوّمات الحياة الأساسيّة في غزة[73]، وقد انعكس ذلك بوضوح في انخفاض متوسّط العمر المتوقّع إلى النصف خلال السنة الأولى من حرب الإبادة[74].

73 MSF. 'Gaza genocide'. 10 October 2025. https://msf.org.uk/issues/gaza-genocide

74 Guillot, M. Draidi, M. Cetorelli, V. Monteiro Da Silva, J. H C. & Lubbad, I. 'Life expectancy losses in the Gaza Strip during the period October, 2023, to September, 2024'. The Lancet. 23 January 2025

4. قصور الضمانات في إطار تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ القمعيّة

تشوب سياسات تمويل وتصدير أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ في المنطقة حالة من غياب الشّفافيّة وقصور صارخ في العناية الواجبة والرّقابة المستقلّة، سواء على مستوى صادرات الشّركات التّكنولوجيّة، التّمويل الحكوميّ الموجّه إلى شمال إفريقيا في إطار اتفاقيّات الهجرة، أو تمويل الشّركات الإسرائيليّة المتورّطة في الفصل العنصريّ وممارسات الإبادة.

تشديد الرّقابة على التمويل المعطى للشرّكات الإسرائيليّة، ولكن بدون خطوات فعليّة

في السّنوات الأخيرة، وخاصة في سياق الحرب على غزة، سعى أعضاء من البرلمان الأوروبيّ لتشديد الرّقابة على التّمويل الأوروبيّ للشّركات الإسرائيليّة، ولكن بلا طائل.

قدّم أعضاء يساريّون في الاتّحاد الأوروبيّ استجوابات برلمانيّة عديدة ومتكرّرة بخصوص تمويل صندوق الدّفاع الأوروبيّ لشركة الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة المملوكة للدّولة، من خلال الشركة الفرعيّة اليونانيّة إنتراكوم، ومن ضمن ذلك الضّمانات المعتمدة « لمنع اطلاع الشركة الأم على معلومات حساسّة، ولبقاء نتائج المشروع ضمن كيان تابع للاتحاد الأوروبيّ»، والوتيرة والطريقة التي ينتهجها الاتّحاد الأوروبيّ لممارسة الرّقابة على شركة إنتراكوم ديفينس[75]. وفي ردّها، قدّمت المفوّضية معلومات مبهمة عن ثلاثة «ضمانات» متمثّلة في إخضاع الشّركة للرّقابة، اتخاذ إجراءات أمنيّة لمنع وصول معلومات حساسّة إلى الشركة الأم غير الأوروبيّة (أيّ شركة الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة(واحتفاظ شركة إنتراكوم ديفينس بحقوق الملكيّة الفكريّة لنتائج المشاريع، والتي يحظر نقلها لجهة أخرى بدون إذن مسبق. لم تتطرّق المفوّضيّة في ردّها إلى وتيرة تدقيقها لنشاط الشركة والطّرق المتّبعة لتحقيق ذلك، مكتفية بالقول إنّها «تحتفظ بالحق في تدقيق المشاريع (حتى خمس سنوات بعد تحويل الدّفعة الأخيرة)»[76]. ردًا على استجواب برلمانيّ سابق لعضو يساريّ في البرلمان الأوروبيّ[77]، أشارت المفوّضيّة إلى أن نقل ملكيّة نتائج المشاريع المموّلة من قبل صندوق الدّفاع الأوروبيّ «يستدعي إعلام المفوّضيّة بذلك مسبقًا، وقد يؤدّي إلى استرجاع الأموال إذا تعارض الأمر مع المصالح الدّفاعيّة والأمنيّة للاتحاد الأوروبيّ، الدّول الأعضاء وأهداف صندوق الدفاع الأوروبيّ»[78]. وتضيف أنّه «يتم فحص مدى امتثال جميع المشاريع للاعتبارات الأخلاقيّة المنصوص عليها في لائحة صندوق الدّفاع الأوروبيّ» و «تقييم مدى امتثال كلّ مشروع على حِدة للقانون الدوليّ».

75 Parliamentary question - E-003822/2025. European Parliament. 1 October 2025. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003822_EN.html

76 Parliamentary question - E-003822/2025(ASW). European Parliament. 15 December 2025. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003822-ASW_EN.html

77 Parliamentary question - E-003011/2025. Eropean Parliament. 18 July 2025. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003011_EN.html

78 Parliamentary question - E-003011/2025(ASW). European Parliament. 9 September 2025. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003011-ASW_EN.html

خضع التّمويل في إطار برنامج أفق أوروبا، بما في ذلك التّمويل المعطى لشركات الصّناعات الجويّة الإسرائيليّة أيضًا[79] ، لمسائلة برلمانيّة، وجاء ردّ المفوضيّة مرة أخرى أنّ التمويل في هذا الإطار يُعطى «لأغراض مدنيّة بحتة»[80]. ولكن كما تقدّم ذِكره، فإنّ الشّركات التّكنولوجيّة والعسكريّة الإسرائيليّة المموّلة من قبل الاتّحاد الأوروبيّ تسهم بشكل مباشر وفعّال في تيسير الاحتلال، والفصل العنصريّ، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانيّة بحق الفلسطينيّين، وحتى عندما يكون الغرض من وراء الأنشطة المموّلة «مدنيًّا» على الورق، فإنّ طبيعة الاستخدام المزدوج لهذه الأنظمة، مثل المسيّرات وبرمجيّات التجسّس، تسهّل توظيفها لأغراض عسكرية أو قمعيّة. ردًا على استجواب آخر قُدّم[81] في الثامن من أيلول عام 2025، أقرّت المفوّضية بأنّ نتائج «مشاريع أفق أوروبا قد تُستخدم لتطوير تقنيّات قابلة للاستخدام المزدوج، وإن كانت موجّهة ومموّلة في الأصل لأغراض مدنيّة بحتة»[82] وأنّها «استنتجت أنّ إسرائيل تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ» في سياق حرب الإبادة في غزة.

التّمويل الأوروبيّ في إطار أفق أوروبا، وقبله أفق 2020 [83] مُنح سابقًا لمشاريع تضمّنت كيانات حكوميّة متورّطة في قمع وقتل الفلسطينيّين مثل وزارة الأمن[84] ووزارة الدفاع[85]. في تقريرها بعنوان «من اقتصاد الاحتلال لاقتصاد الإبادة»، أشارت المقررة الخاصّة المعنيّة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة منذ عام 1967 إلى أنّ برنامج أفق أوروبا «يُسهم في توطيد التّعاون مع مؤسّسات إسرائيليّة، من ضمنها تلك المتواطئة في الفصل العنصريّ والإبادة» وأنّه «يستحيل فصل الخبرات التي يسخّرها الشركاء الإسرائيليّون لهذه الشراكة عن تلك المُكتسبة والمستخدمة في سياق الانتهاكات المنسوبة إليهم»[86].

رغم الارتباط الوثيق بين الكيانات الإسرائيليّة المموّلة في إطار برنامج أفق أوروبا، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، لم يتم حتى الآن تعليق مشاركة إسرائيل في هذا البرنامج. في تموز 2025، اقترحت المفوّضيّة تعليق المشاركة الإسرائيليّة في البرنامج بشكل جزئيّ وذلك لاستهداف «الشّركات النّاشئة والمبادرات الصّغيرة التي تطرح ابتكارات خطيرة وتقنيّات ناشئة قابلة للاستخدام المزدوج، ومن ضمنها الأمن السيبرانيّ، المسيّرات والذكاء الاصطناعيّ». غير أنّ هذا المقترح لم ينفّذ بعد، إذ يتطلّب اعتماده موافقة «الأغلبية المؤهلة» في مجلس الاتّحاد الأوروبيّ[87]، الذي يمثّل حكومات الدّول الأعضاء. ولتحقيق هذه الأغلبيّة، يجب استيفاء شرطيْن متلازميْن: (1) تصويت 55% من الدول الأعضاء (15 من أصل 27) لصالح مقترح تعليق المشاركة، وأن (2) يحظى المقترح بدعم دول تمثّل ما لا يقل عن

79 Parliamentary question - E-002908/2024. European Parliament. 12 December 2024.
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2024-002908_EN.html

80 Parliamentary question - E-002908/2024. European Parliament. 12 December 2024.
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2024-002908_EN.html

81 Boylan, L. 'Awarding of European public funds to the Israeli military industry under Horizon Europe'. European Parliament. 8 September 2025.
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003467_EN.html

82 Parliamentary question - E-003467/2025(ASW). European Parliament. 27 October 2025.
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-10-2025-003467-ASW_EN.html

83 Le Hyaric, P. et al. 'Israel›s involvement in projects financed under Horizon 2020'. European Parliament. 6 February 2018.
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/G-8-2018-000001_EN.html

84 المرجع السابق

85 OHCHR. 'A/HRC/59/23: From economy of occupation to economy of genocide - Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967'. 2 July 2025.
https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5923-economy-occupation-economy-genocide-report-special-rapporteur

86 المرجع السابق

87 European Commission. 'Commission proposes partial suspension of Israel›s association to Horizon Europe'. 28 July 2025.
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_1921

65% من إجماليّ سكان الاتّحاد الأوروبيّ. لم يتم بعد تحقيق هذه الأغلبيّة، لأنّ بعض الحكومات الأوروبيّة ما زالت تعرقل اعتماد المقترح لأسباب سياسيّة.

يبيّن ذلك أنّ أنظمة الحوكمة والتّدابير الداخليّة في الاتّحاد الأوروبيّ، إلى جانب القصور في الرّقابة المستقلّة، تقوّض الامتثال لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تمويل أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة وغيرها من التقنيّات الخطيرة. تفرض المفوّضيّة الأوروبيّة إجراء «تقييم أخلاقيّ ذاتيّ» في إطار طلبات التّمويل المقدّمة لبرنامج أفق أوروبا، وعلى جميع طلبات التمويل الخضوع لـ «تقييم أخلاقيّ» من قبل مجموعة من «خبراء الأخلاقيّات المستقلّين». في المشاريع «المصنّفة كمشاريع مركّبة أو شديدة الأهميّة»، يجرى «التقييم الأخلاقيّ» من قبل خبراء خارجيّين. أخيرًا، وخلال مرحلة التّنفيذ، تجرى «فحوصات أخلاقيّة» داخليّة وخارجيّة، وفي حال خرق الأخلاقيّات، تكون المفوّضية مخوّلة بإجراء «تدقيق أخلاقيّ»[88].

مع ذلك، فإنّ القرارات بخصوص المشاريع والشّركات التي ستموّل تتأثّر بالسّياسات، يفيد كريس جونس، المدير التنفيذيّ لستيت ووتش:

> إنّها أولًا وأساسًا مسألة سياسيّة. أليس كذلك؟ باستطاعة أيّة شركة توظيف شخص يحمل الدّكتوراه في الفلسفة لصياغة مشروع يستوفي المعايير الأخلاقيّة... لا ينبغي على الاتّحاد الأوروبيّ تخصيص أموال الآخرين لأنظمة إلبيط، ولكنّها مستمرة في ذلك لسبب أو لآخر. في ظل غياب الاعتراف السياسيّ بالانتهاكات التي تمارسها، وما لم تفرض عليها أيّة عقوبات، فإنّ استمراريّة التمويل الأوروبيّ لها يعتبر مشروعًا وجائزًا قانونيًّا. كلّ هذا يخضع لتقييم أخلاقيّ، جميع مقترحات المشاريع تخضع لتقييم أخلاقيّ، للجنة أخلاقيّات... إنّها مسألة سياسيّة.

ويضيف أن الآليات الإجرائيّة في مجال الأخلاقيّات غير كافية وحدها، وأنّ التّغيير الحقيقي يعتمد في نهاية المطاف على قرارات سياسيّة تتخذها الحكومات، الأمر الذي يتطلب انخراطًا مستدامًا على المستويين البرلمانيّ والجماهيريّ.

88 HORIZON Europen (HE) Programme Guide. European Commission. 15 September 2025. https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/docs/2021-2027/horizon/guidance/programme-guide_horizon_en.pdf

اتفاقيّات الهجرة: غياب الرّقابة الديمقراطيّة ، الشفافيّة والمساءَلة

على نحو مماثل، وفي مجال إدارة الهجرة، يبرز قصور في العناية الواجبة والرّقابة في سياق تمويل المفوّضيّة والدول الأعضاء للبرامج والتقنيّات موضع الجدل. على سبيل المثال، خلصَ أمين المظالِم الأوروبيّ في تحقيق أجراه إلى أنّه عند توقيع مذكّرة تفاوض مع تونس في عام 2023، أخفقت المفوّضيّة في إجراء تقييم رسميّ لمدى امتثال الاتفاقيّة لحقوق الإنسان،»والذي كان من يُستحسن إجراؤه « بدلًا من التقييم الداخليّ لـ «استيضاح وضع حقوق الإنسان» في البلاد[89]. نقدَ أمين المظالم الأوروبيّ أيضًا عمل المفوّضيّة أيضًا لعدم نشرها أيّة معلومات عن عمليّة التقييم التي أجرتها قبل توقيع الاتفاقيّة[90]، ومطالبته إياها بنشر ملخّص النّتائج قوبل بالرّفض، إذ ادّعت المفوّضية أنّ «فحوى الاتفاقيّة ونتائجها» كانت «سريّة»[91].

«لا يمكن إرغامهم] المفوّضيّة[باتخاذ أيّ إجراء»، صرّحت أندرينا دي ليو، الباحثة في جامعة ماسترخت في دور وتأثير التّمويل الذي تقدّمه الاتّحاد الأوروبيّ على سياسات اللجوء والهجرة في دول ثالثة، في مقابلة لها مع مركز حملة. وقد وضحّت أنّ الاتّحاد الأوروبيّ ملزم قانونًا بالإجابة عن سؤال أمين المظالِم الأوروبيّ «ما إذا كان ينوي تنفيذ التّوصيات أم لا، ولكنّه غير ملزّم بتعديل تدابيره الفعليّة على أرض الواقع».

دي ليو هي جزء من فريق يعمل على بلورة وتقديم شكوى لأمين المظالم لتعليق تمويل الاتّحاد الأوروبيّ لليبيا لغرض إدارة الهجرة:

> المشكلة عامةً هي أنّ أمين المظالم يقول إنّنا رصدنا إخفاقًا ما،] وهو [غياب آليّة مناسبة ومعتمدة لضمان عدم ارتكاب أيّ انتهاكات في فترة تنفيذ المشروع، وغياب معايير واضحة تحدّد متى ينبغي تعليق] التّمويل [ومتى لا ينبغي ذلك. وعندها، تقول المفوّضيّة بكل بساطة 'حسنًا، سنعمل على تحسين هذا الجانب قليلًا... نعلم أنّه إن ارتكبت أيّ انتهاكات، علينا تعليق التّمويل إذا كانت الانتهاكات ممنهجة، ولكنّهم لا يشرحون أبدًا ما يقصدون بكلمة 'ممنهجة.

وما يزيد من صعوبة الرّقابة هو طريقة التّمويل المعتمدة في الاتّحاد الأوروبيّ، فالمفوّضيّة الأوروبيّة لا تقدّم التّمويل مباشرةً للمشاريع ولبلدان المنطقة العربيّة، بل للدّول الأعضاء، والتي تقوم بدورها بتوزيع التّمويل. وتضيف دي ليو أنّ هذا التّرتيب متعمّد:

> وفقًا للّائحة الماليّة، وهي تشريع ثانويّ ينظّم مسألة التّمويل الأوروبيّ المعطى للدول الأعضاء ولدول ثالثة، يمكننا القول إنّه إذا ثبت استخدام المستفيدين النهائيّين للمعدّات لانتهاك حقوق أساسيّة، فإنّ ذلك يعتبر مخالفة وفقًا للّائحة الماليّة الجديدة، وعندها، ستكون المفوّضيّة الأوروبيّة ملزمة باسترجاع التّمويل.

89 European Ombudsman. 'Ombudsman criticises Commission failure to inform public how it assessed human rights risks in EU-Tunisia agreement'. 23 October 2024. https://www.ombudsman.europa.eu/en/news-document/en/194322

90 المرجع السابق

91 European Ombudsman. 'Reply by the European Commission to the own-initiative inquiry on how the European Commission intends to guarantee respect for human rights in the context of the EU-Tunisia Memorandum of Understanding'. 29 April 2025. https://www.ombudsman.europa.eu/en/doc/correspondence/en/204049

المشكلة هي أنّ هذا النظام يعمل بطريقة معقّدة إلى حد، وأعتقد أنّ الأمر ليس وليد الصدفة. إنّها مصمّم بطريقة تعوق القدرة على المساءلة.

المفوّضيّة لا تمنح التمويل مباشرة للدول الثالثة، بل تتّبع طريقة الإدارة غير المباشرة للتّمويل، وبموجبها، فإنّ الشرّكاء التّنفيذيّين، الذي يتلقون التّمويل من المفوّضيّة مباشرةً، هم الدول الأعضاء... اللّائحة الماليّة تنصّ حرفيًا على أنّ المسؤوليّة النهائيّة تقع على المفوّضية، فهي المكلّفة بالتحقّق من أنّ التّمويل لا ينطوي على خرق القوانين السّارية. ولكن نظرًا لتداخل عدد كبير من الأطراف في هذا الشأن، لا يمكن التحقّق بوضوح أيّهم أخفق في ضمان الامتثال.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اتفاقيّات الهجرة غير المُلزِمة تعكس «اتجاهًا راميًا لنزع الطّابع الدّستوريّ والرّسميّ عن تعاون الاتّحاد الأوروبيّ مع الدّول الثّالثة»، والذي تزايد في أعقاب أزمة اللّجوء في عام 2015[92]. وبهذا، لن تكون هناك حاجة للحصول على موافقة البرلمان، الأمر الذي يقوّض «الرّقابة الدّيمقراطيّة، الشّفافيّة واليقين القانونيّ»[93]. يتعارض هذا التّوجّه مع رأي صادر عن الخدمة القانونيّة للبرلمان الأوروبيّ في كانون الأول 2023، كشفت عنه منظّمة ستيت ووتش في آذار 2024[94]، والذي ينصّ على أنّ هذه الاتفاقيّات يجب أن «تخضع لرقابة ديمقراطيّة لضمان اتساق نشاط الاتّحاد الأوروبيّ الخارجيّ ككلّ، خاصةً في الحالات التي تنطوي فيها الاتفاقيّات على قرارات سياساتيّة حساسّة[95].

92 De Leo, A. 'The EU-Tunisia Memorandum of Understanding: A Blueprint for Cooperation on Migration?' Tahrir Institute for Middle East Policy. 19 October 2023.
https://timep.org/2023/10/19/the-eu-tunisia-memorandum-of-understanding-a-blueprint-for-cooperation-on-migration/

93 المرجع السابق

94 Statewatch. 'Parliamentary lawyers: democratic oversight needed for EU-Tunisia migration agreement.' 15 March 2024.
https://www.statewatch.org/news/2024/march/parliamentary-lawyers-democratic-oversight-needed-for-eu-tunisia-migration-agreement/

95 Legal Service of the European Parliament. 'Legal status of the Memorandum of Understanding signed in Tunis on 16 July 2023'. 19 December 2023. https://www.statewatch.org/media/4203/eu-ep-legal-service-opinion-tunisia-mou-19-12-23.pdf

الصّادرات التّكنولوجيّة الأوروبيّة في ظلّ قصور العناية الواجبة

التّشريعات الأوروبيّة القائمة لا تقدّم ضمانات كافية لحماية حقوق الإنسان وقدرًا كافيًا من العناية الواجبة في سياق تصدير أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة من قبل شركات أوروبيّة للمنطقة. قانون الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم الذّكاء الاصطناعيّ لا ينظّم مسألة تصدير أنظمة خطِرة، فهو يسري فقط على الجهات التي تورّد وتستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعيّ ضمن حدود الاتّحاد الأوروبيّ، بما في ذلك مستوردي وموزّعي ومورّدي ومستخدمي الذكاء الاصطناعيّ، بغض النظر عن موقعهم الجغرافيّ. وفقًا لورقة موقف صادرة عن مركز حملة في عام 2024، والتي تحلّل تبعات القانون العابرة للحدود على الفلسطينيّين، فإنّ:

> الضّمانات المنصوص عليها في القانون غير ملزمة للشّركات المتمركزة في أوروبا ولكنّها تصدّر أنظمتها إلى خارج الاتّحاد الأوروبيّ، بما في ذلك إسرائيل، حتى وإن كانت الأنظمة المصدّرة محظورة أو مصنّفة كأنظمة عالية الخطورة، وفقًا لقانون الاتّحاد الأوروبيّ. وبالتالي، فإنّ الأنظمة الخطرة مثل أنظمة التعرّف على الوجوه، التّنبّؤ الأمنيّ وتمييز الانفعالات، وتلك المستخدمة لأتمتة العمليّات الحربيّة قد تباع من قبل شركات أوروبيّة للحكومة الإسرائيليّة ولشركات إسرائيليّة بدون ضمانات أو رقابة كافية لمنع الانتهاكات بحق الفلسطينيّين[96].

القانون نفسه لا يحظر استخدام أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ العدائيّة وعالية الخطورة والمتعارضة مع حقوق الإنسان، مثل المراقبة البيومتريّة عن بعد وأنظمة تمييز الانفعالات في مناطق الهجرة. وعليه، فإن الاتّحاد الأوروبيّ لا يستخدم هذه التّقنيّات ضمن حدوده فحسب، بل لا يتردد أيضًا في دعم وتمويل استخدامها خارج حدوده، في إطار إستراتيجيّته لإسناد الرّقابة الحدوديّة لجهات خارجيّة. يصف جونس هذه الممارسة بـ «نقل وتعميم الأيديولوجيا الأمنيّة»، موضحًا أنّه:

> إذا كان أمن الاتّحاد الأوروبيّ قائمًا على ما يُعدّ «تقنيّات متقدّمة»، فإنّه سيسعى لنقل وتعميم هذه النوع من الأيديولوجيا الأمنيّة على دول أخرى، وقد لا يضطر عندئذٍ لتزويد هذه الدول بالمعدّات المورّدة حاليًّا، بل سيكتفي بالقول «نحن نستخدم هذه الأنظمة بهذه الطريقة، وعليكم أن تفعلوا ما نفعل». وعندها، قد تقوم هذه الدول بشرائها]التقنيات[بنفسها. وبذلك، لن يقتصر الأمر على نقل التقنيّات بشكل مباشر، بل سيمتد لتعميم وإرساء أيديولوجيا أمنيّة، يستدعي تطبيقها استخدام عددٍ من التقنيّات المختلفة.

تصدير تقنيّات المراقبة القائمة على الذّكاء الاصطناعيّ يندرج أيضًا ضمن لائحة الاتّحاد الأوروبيّ لعام 2021 المتعلّقة بتصدير ونقل المعدّات مزدوجة الاستخدام- وهو طيف واسع من المنتجات التي تشمل مختلف التّقنيّات والبرمجيّات المستخدمة لأغراض مدنيّة وعسكريّة أيضًا.

96 Abrougui, A. 'Position Paper on the European Union's AI Act and its Implications for Palestinian Digital Rights'. 7amleh. July 2023. https://7amleh.org/storage/Position%20Paper%20on%20the%20European%20Union%E2%80%99s%20AI%20Act%20and%20its%20Implications%20for%20Palestinian%20Digital%20Rights%20.pdf

تنصّ هذه اللائحة على واجب الحصول على إذن مسبق بتصدير «معدات المراقبة السيبرانيّة» «والتي يرجّح أنّها تُستخدم في ممارسات قمعيّة داخليّة أو لأغراض أخرى تنطوي على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ[97]. معدّات المراقبة السيبرانيّة معرّفة وفقًا لهذه اللائحة كـ «معدّات مزدوجة الاستخدام، ومصمّمة خصيصًا للمراقبة الخفيّة للأشخاص بواسطة رصد واستخلاص وجمع وتحليل البيانات من أنظمة المعلومات والاتصالات»[98]. غير أنّ تطبيق اللائحة، والذي يُعتبر «هشًّا»[99] و «فرصة ضائعة» وفقًا لتعريف مجموعات ناشطة في مجال حقوق الإنسان، في أعقاب اعتماد اللائحة في عام 2021[100]، يعتمد على تفسير الدول الأعضاء لها، وعلى وإرادتها السياسيّة لتبنّيها. على سبيل المثال، قد يُشترط الحصول على ترخيص لتصدير معدّات أمن سيبرانيّ «بإبلاغ السّلطات المعنيّة للجهة المصدّرة بأنّ الصادرات معدّة، بشكل كامل أو جزئيّ، للاستخدام في سياق القمع الداخليّ أو لارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ». ولكنّ هذه اللائحة لا تنصّ بوضوح على ماهية الانتهاك «الصارخ» لحقوق الإنسان، مما يتيح باب التفسير مفتوحًا أمام الحكومات[101].

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إخضاع تقنيات المراقبة السيبرانيّة الجديدة لعدد من القيود في مجال التّصدير، يتطلّب حتمًا إجماعًا في صفوف الدول الأعضاء، زد على ذلك أنّ اللائحة لم تلزم الجهات المصدّرة ببذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان»، بما يتوافق مع المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، بل تلزمها بتنفيذ «خطة امتثال داخليّة» متمثّلة «بمجموعة سياسات وإجراءات فعّالة، ملائمة ومتناسبة...لتسهيل الالتزام بأحكام وأهداف هذه اللائحة، بما في ذلك بذل العناية الواجبة لتقييم المخاطر المترتّبة على تصدير المعدّات للمستخدمين النهائيّين وللاستخدامات النهائيّة». بعد مضي أربعة أعوام على اعتماد اللائحة، أصدر المركز الأوروبيّ للتكنولوجيا والديمقراطيّة تقريرًا بحثيًّا يحلّل آليات تطبيق اللائحة، ويكشف الستار عن غياب الشفافيّة في قرارات الترخيص الصادرة عن السلطات الوطنيّة، توجيهات مجزّأة ومنقوصة بخصوص بذل العناية الواجبة، تعريف ضبابيّ لتقييم مخاطر حقوق الإنسان لدى الجهات المصدّرة وغياب المتابعة الممنهجة لكيفية استخدام الصادرات فعليًا بعد مغادرتها الحدود الأوروبيّة[102].

ومع أن توجيه الاتّحاد الأوروبيّ لعام 4202 بشأن العناية الواجبة للشرّكات في مجال الاستدامة والمسؤوليّة عن الآثار السلبيّة على حقوق الإنسان والبيئة يُلزم ببذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، فإنّ تخفيف القيود التّنظيمية المنصوص عليها في القوانين الرّقمية وقوانين الاستدامة في الاتّحاد الأوروبيّ أدّى إلى تقويض هذا التّوجيه. عند أقراره في عام 4202، كان القانون ينطبق على الشّركات الأوروبيّة الكبرى التي يزيد عدد موظّفيها عن 0001 موظّف بالمعدّل، ويزيد صافي إيراداتها العالمية على 054 مليون يورو، وعلى الشّركات المتمركزة في دول ثالثة والذي يزيد صافي إيراداتها في السوق الأوروبيّة عن 054 مليون يورو. في 31 تشرين الثاني 5202، صادق البرلمان الأوروبيّ على

97 Regulation (EU) 2021/821 setting up an EU regime for the control of exports, brokering, technical assistance, transit and transfer of dual-use items: https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2021/821/oj/eng

98 المرجع السابق

99 Human Rights Watch. 'EU: Robustly Carry Out New Surveillance Tech Rules'. 25 March 2021. https://www.hrw.org/news/2021/03/25/eu-robustly-carry-out-new-surveillance-tech-rules?utm_source=chatgpt.com

100 Amnesty International. 'New EU Dual Use Regulation agreement 'a missed opportunity' to stop exports of surveillance tools to repressive regimes'. 25 March 2021. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/03/new-eu-dual-use-regulation-agreement-a-missed-opportunity-to-stop-exports-of-surveillance-tools-to-repressive-regimes/?utm_source=chatgpt.com

101 المرجع السابق

102 CDT Europe. "From Export Control to Unknown Exports: How the EU's Dual-Use regime falls short on tackling spyware". December 2025. https://cdt.org/wp-content/uploads/2025/12/CDT-Europe-Report-on-the-Dual-Use-Regulation.pdf

خطط تحدّ من نطاق توجيه الاتّحاد الأوروبيّ أعلاه- وقد جاء هذا التعديل نتيجة لاصطفاف حزب الشّعب الأوروبيّ، أكبر المجموعات البرلمانيّة، من معسكر يمين الوسط، إلى جانب مجموعات من اليمين المتطرّف103. في ظلّ هذه التحوّلات، فإنّ بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان سيسري على الشّركات الضخمة التي يزيد عدد موظّفيها عن 0005 موظّف، وصافي إيراداتها السنويّة يزيد عن 5.1 مليار يورو104. هذا يعني أنّ نطاق تطبيق التّوجيه سيقتصر على شريحة ضيقة جدًا من الشّركات، بما في ذلك الشّركات الناشطة في قطاع التّكنولوجيا. الأمر الذي يمكّن الشّركات الكبيرة، المتوسّطة والصغيرة والشّركات الناشئة من متابعة تصدير أنظمة ذكاء اصطناعيّ عالية الخطورة دون الخضوع لإطار قانونيّ يفرض يلزمها باتخاذ إجراءات فعليّة للعناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

103 Mittal, S. 'Disappointment as European Parliament moves to significantly weaken scope of CSDDD'. Edie. 13 November 2025. https://www.edie.net/disappointment-as-european-parliament-moves-to-significantly-weaken-scope-of-csddd/

104 European Parliament. 'Sustainability reporting and due diligence: MEPs back simplification changes'. 13 November 2025. https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20251106IPR31296/sustainability-reporting-and-due-diligence-meps-back-simplification-changes

استنتاجات

تمويـل وتصديـر الاتّحـاد الأوروبيّ لتقنيـات عدائيّـة قائمـة على الـذّكاء الاصطناعـيّ، مثـل أنظمـة التعـرّف على الوجـوه وبصمـات الأصابـع، تكنولوجيـا المدينـة الذكيّـة، بوابـات العبـور الحدوديّـة الذكيّـة، أنظمـة تفتيـش المسـافرين وتحليـل المخاطـر، والمسـيّرات، تشـكّل انتهاكًا جسـيمًا لحقـوق الإنسـان في الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا. يحـدث ذلـك كلّـه مـع حـد أدنى مـن العنايـة الواجبـة والرّقابـة المسـتقلّة، على الرغـم مـن وجـود أدلـة تثبـت توظيـف الأمـوال والصّـادرات في انتهـاكات حقـوق الإنسـان.

تواصـل المفوّضيّـة الأوروبيّـة والـدّول الأعضـاء تهميـش حقـوق الإنسـان في اتفاقياتهـا وشراكاتهـا مـع الـدول العربيّـة في مجـال إدارة الهجـرة. يُخصّـص التّمويـل لشراء وتركيـب معـدّات وتقنيّـات، بمـا في ذلـك أنشـطة ذكاء اصطناعـيّ عاليـة الخطـورة، تعـزّز قـدرات التّعقّـب والمراقبـة والسـيطرة على الأفـراد في سـياقات الهجـرة واللجـوء. في منطقـة تحـرص فيهـا السّـلطات على مراقبـة الحيّزيْـن العامّ والرقميّ في ظـل غيـاب صـارخ للضمانـات التي تحمـي الخصوصيّـة وحقـوق الإنسـان، فإنّ التمويـل الأوروبيّ لمثـل هـذه التقنيـات سـيعزّز مـن قـدرات التتبّـع والمراقبـة في أنظمـة الحكـم القمعيّـة.

لـم تسُتنفـد بعـد كل الجهـود الممكنـة لضمـان عـدم وصـول التمويـل الأوروبيّ، بمـا في ذلـك التّمويـل المخصّـص في إطـار برامـج أفـق أوروبـا وصنـدوق الدفـاع الأوروبيّ، للشّـركات المتواطئـة حتى الآن في الاحـتلال المسـتمر للأراضي الفلسـطينيّة وارتـكاب جرائـم حـرب في غـزة. حتى موعـد نشـر هـذا التقريـر، لـم تتـم يعـد المصادقـة على مـقترح المفوّضيّـة الأوروبيّـة بتعليـق مشـاركة عـدد مـن الشّـركات الإسـرائيليّة في برامـج أفـق أوروبـا. بالإضافـة إلى ذلـك، لا يـزال الاتّحـاد الأوروبيّ أحـد أكبر زبائـن صناعـة الأسـلحة الإسـرائيليّة، الأمـر الـذي يُسـهم في إدامـة المجمـع العسـكريّ-الصناعيّ الإسـرائيليّ، وبالتـالي اسـتمرار العنـف العسـكريّ الإسـرائيليّ، والـذي مـا زال يُعتبـر «محـرّك المشـروع الاسـتيطانيّ-الاسـتعماريّ»، كمـا أفـادت المقـرّرة الخاصّـة المعنيّـة بحالـة حقـوق الإنسـان في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة منـذ عـام 1967.

بالإضافـة إلى ذلـك، مـا زالـت الشّـركات الأوروبيّـة تصـدّر أنظمـة ذكاء اصطناعـيّ عاليـة الخطـورة، ومـن ضمنهـا أنظمـة محظـورة بموجـب قانـون الاتّحـاد الأوروبيّ لتنظيـم الـذّكاء الاصطناعـيّ، إلى بلـدان الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، رغـم انتهاكهـا الجسـيم لحقـوق الإنسـان. بعـض هـذه الصّـادرات التّكنولوجيّـة تشـمل كاميرات التّعـرّف على الوجـوه، التّعـرّف البيومتريّ على بصمـات الأصابـع، أنظمـة الهويّـة الرقميّـة، المكوّنـات الإلكترونيّـة وأنظمـة الاتصـال في المسـيّرات القائمـة على اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـيّ، وأنظمـة المدينـة الذكيّـة. مـع أنّ تصديـر هـذه الأنظمـة يـندرج ضمـن مختلـف الأطـر التّشريعيّـة للاتحـاد الأوروبيّ، خاصـة لائحـة الاتّحـاد الأوروبيّ لتصديـر ونقـل معـدّات مزدوجـة الاسـتخدام وتوجيـه الاتّحـاد الأوروبي لعـام 2024 بشـأن العنايـة الواجبـة للشـركات في مجـال الاسـتدامة والمسـؤوليّة عـن الآثـار السـلبيّة على حقـوق الإنسـان والبيئـة، مـا زالـت هنـا ثغـرات تتيـح المجـال للأنظمـة الاستبداديّـة في المنطقـة لإسـاءة اسـتخدام أنظمـة الـذكاء الاصطناعـيّ الأوروبيّـة عاليـة الخطـورة.

بغيـاب توجيهـات واضحـة، إلى جانـب اللغـة العامّـة والفضفاضـة المسـتخدمة في صياغـة لائحـة الاتّحـاد الأوروبيّ بخصـوص

تصدير ونقل المعدّات مزدوجة الاستخدام، فإنّ التطبيق العمليّ للائحة يظل مرهونًا بكيفية تفسير الدول الأعضاء لفحواها، وبإرادتها السياسيّة لتطبيقها، في حين أنّ توجيه الاتّحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة للشركات في مجال الاستدامة والمسؤوليّة عن الآثار السلبيّة على حقوق الإنسان والبيئة لا ينطبق على معظم الشّركات في الصناعات التّكنولوجيّة الأوروبيّة.

في غضون ذلك، وبعد مرور عام على دخول قانون الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم الذكاء الاصطناعيّ حيّز التنفيذ، أعربت مجموعات ناشطة في مجال حقوق الإنسان عن قلقها إزاء مقترح المفوضيّة بتقويض آليّات إنفاذ القانون. قد يسهم هذا المقترح في إعاقة تطبيق مبدأ الشفافيّة في سياق استخدام الأنظمة عالية الخطورة، إعفاء الشّركات ذات الرسملة السوقيّة المتوسّطة من مطلب إعداد وتقديم ملف مفصّل للمواصفات التقنيّة لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة التي تطوّرها قبل تشغيلها أو طرحها في الأسواق، وإبطال المادة 49 (2)- وهي آلية محوريّة في موضوع الشفافيّة، تضمن عدم تنصّل مزوّدي أنظمة الذكاء الاصطناعيّ من الواجبات الجوهريّة التي ينصّ عليها قانون الاتّحاد الأوروبيّ لتنظيم الذكاء الاصطناعيّ. تحييد هذا الضمان لن يفضي إلى آثار إيجابيّة، بل إلى مزيد من التعقيدات، كما سيُضعف قابليّة إنفاذ قانون تنظيم الذّكاء الاصطناعيّ وسينطوي على انتهاكات غير مقبولة للحقوق الأساسيّة[105]. مقترح تقويض آليّات إنفاذ القانون هو جزء من أجندة تسعى 'لتخفيف القيود التنظيميّة' عن المجال الرقميّ ومجال الاستدامة، بمبادرة من المفوّضيّة وبدعم من بعض الدول الأعضاء، إلى جانب الجماعات الضاغطة في الصناعات العسكريّة وحكومة ترامب في الولايات المتحدة[106]. وقد جاء في بيان صادر عن مجموعة مكوّنة من 133 منظّمة من المجتمع المدنيّ، النقابات العماليّة والمدافعين عن الصالح العامّ أنّه «ما لم تعدل المفوّضيّة الأوروبيّة عن نهجها هذا، فإنّ ذلك يشكّل أشدّ انتكاسة للحقوق الرقميّة الأساسيّة في تاريخ الاتّحاد الأوروبيّ. يحدث ذلك حاليًا في الخفاء، بواسطة تدابير مستعجلة ومُبهمة مصمّمة خصيصًا لتجنّب الرّقابة الديمقراطيّة».

ليس واضحًا بعد كيف ستسهم أجندة تخفيف القيود التنظيميّة في تفاقم الانتهاكات الناتجة عن استخدام تقنيات صادرة عن شركات أوروبيّة وتمويل أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة. ولكنّ تراجع الحقوق الرقميّة التي اكتسبها الأوروبيّون بعد الجهود الحثيثة التي بذلت من أجل هذه الغاية- في ظلّ الضبابيّة، غياب الرّقابة الدّيمقراطيّة وتفضيل المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة على الحقوق الأساسيّة- ما هو إلّا انعكاس لممارسات المفوّضيّة الأوروبيّة والدول الأعضاء في فلسطين والمنطقة الأوسع من خلالها تمويلها للأنظمة التكولوجيّة العدائيّة لإدارة الهجرة، الاستثمار في الأسلحة والأنظمة الإسرائيليّة الداعمة للإبادة والفصل العنصري، واستيرادها، ورفض تنظيم موضوع الصادرات. لمناهضة هذه الإستراتيجيّات، بالإمكان الاستفادة من جهود جماعيّة وعابرة للحدود والتي توثّق، تعزّز الوعي وتنظّم العمل نحو تحقيق تحوّل سياسيّ واسع النطاق في الاتّحاد الأوروبيّ على المدى المتوسّط والبعيد.

105 EDRI. 'The EU must uphold hard-won protections for digital human rights'. 13 November 2025. https://edri.org/wp-content/uploads/2025/11/The-EU-must-uphold-hard-won-protections-for-digital-human-rights.pdf

106 Besliu, R. 'What's Driving the EU's AI Act Shake-Up?' Tech Policy Press. 13 November 2025. https://www.techpolicy.press/whats-driving-the-eus-ai-act-shakeup/

توصيات

المجتمع المدنيّ

ينبغي على المجتمع المدنيّ والمجموعات الناشطة في مجال حقوق الإنسان بذل جهود التوثيق والمناصرة اللازمة فيما يخص تمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة والتي تنطوي على انتهاك للحقوق الأساسيّة وللحريّات في المنطقة، وذلك من خلال تحديد الجهات المسؤولة عن تخصيص التّمويل والجهات المستفيدة من التّمويل، ومعرفة سُبل إنفاق أموال دافعي الضرائب والانتهاكات المترتّبة على ذلك، في ظّل غياب الرّقابة والمساءلة.

» ينبغي على المجتمع المدنيّ وعلى الصّحافيّين التحقيق في دور المنظّمات الدوليّة، مثل المركز الدوليّ لتطوير سياسات الهجرة والمنظّمة الدوليّة للهجرة، والتي تتلقى تمويلًا كبيرًا من الاتّحاد الأوروبيّ لتنفيذ برامج ومشاريع في مجال الهجرة، ومن ضمن ذلك تعميم استخدام مختلف الأنظمة التّكنولوجيّة، في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

» على المدى المتوسّط، بإمكان المجموعات الناشطة في مجاليّ حقوق الإنسان والحقوق الرقميّة الانخراط في تحالف أوسع نطاقًا مع لاعبين من الميدانيين السياسيّ والمدنيّ لرفع الوعي في صفوف النّاخبين في الانتخابات الوطنيّ وانتخابات البرلمان الأوروبيّ في 9202 للمساهمة في إطلاق سيرورة تحوّل سياسيّ قد يؤدّي في نهاية المطاف إلى تحسين وتعزيز آليات العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان وزيادة الضمانات في كلّ ما يتعلّق بتمويل وتصدير الاتّحاد الأوروبيّ لأنظمة الذكاء الاصطناعيّ.

المفوّضية الأوروبيّة/البرلمان الأوروبيّ/الدول الأعضاء

على المفوّضيّة الأوروبيّة والدول الأعضاء وقف مساعي تقويض التّشريعات القائمة، بل والعمل على تعزيزها أيضًا وتوسيع نطاق حماية لحقوق الإنسان في سياق تصدير أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة، بما يتوافق مع ميثاق الحقوق الأساسيّة للاتحاد الأوروبيّ والتزام الاتّحاد بالمادّة 21 من معاهدة الاتّحاد الأوروبيّ، والتي تنصّ على أنّ «العمل على السّاحة الدوليّة يجب أن يكون قائمًا على مبادئ... الديمقراطيّة، سيادة القانون، عالميّة حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة وعدم قابليّة تجزئتها، الحفاظ على الكرامة الإنسانيّة، المساواة والتضامن واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدوليّ».

على البرلمان الأوروبيّ ممارسة الرّقابة على آليّات التّمويل والتّصدير المعتمدة في الاتّحاد الأوروبيّ فيما يتعلّق بأنظمة الذّكاء الاصطناعيّ عالية الخطورة، وذلك من خلال جلسات استماع برلمانيّة، إعداد تقارير بمبادرة من البرلمان نفسه، ومطالبة المفوّضيّة بإعداد تقارير بخصوص تدابير العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان في البرامج المموّلة من قبل الاتّحاد الأوروبيّ. على البرلمان أيضًا الاعتراض على أيّ مقترحات تشريعيّة من شأنها تقويض آليّات إنفاذ قوانين الاتّحاد الأوروبيّ بخصوص الحقوق الرقميّة والاستدامة.

تـدابير العنايـة الواجبة المشـدّدة لمراعـاة حقـوق الإنسـان، بمـا يتمـاشى مـع المعـايير الدوليّـة لحقـوق الإنسـان، يجـب أن تكـون مُلزِمـة للشّـركات التّكنولوجيّـة الأوروبيّـة المصـدّرة لأيّ تقنيّـات عدائيّـة وأنظمـة مزدوجـة الاسـتخدام، بمـا في ذلـك الأنظمـة القائمـة على الـذّكاء الاصطناعيّ، والتي قـد ينطـوي اسـتخدامها على انتهاكٍ لحقـوق الإنسـان. على الشّـركات الالتزام بتـدابير العنايـة الواجبة بغـض النظـر عـن حجمها وحجـم إيراداتها. على الـدّول الأعضـاء السّـعي لتعزيـز إنفـاذ لائحـة الاتّحاد الأوروبيّ بخصـوص تصديـر ونقـل المعـدّات مزدوجـة الاسـتخدام، وذلـك بواسـطة تشـديد الرّقابـة البرلمانيّـة والمسـتقلّة على قـرارات التّرخيـص، توحيـد معـايير الشّـفافية بخصـوص مَنـح التّراخيـص اللازمـة لتصديـر برمجيـات التّجسّـس، والتّحقّـق مـن مـدى الالتزام بمبدأ العنايـة الواجبة طيلة سيرورة تصديـر التّكنولوجيا، وليس قبـل منح الترخيـص فقـط[107].

» عـلى المفوّضيّـة الأوروبيّـة مراجعـة إجراءاتهـا الداخليّـة بخصـوص تخصيـص التّمويـل في إطـار مختلـف البرامـج وأطـر التّمويـل، خاصـة أداة الجـوار والتّعـاون الإنمـائيّ والـدوليّ، أفـق أوروبـا، صنـدوق الدّفـاع الأوروبيّ وصنـدوق الاسـتثمار الأوروبيّ، وتشـديد تدابـير العنايـة الواجبة لضمـان عـدم تخصيـص أمـوال دافعي الضرائـب لتمويـل واسـتخدام أنشـطة ذكاء اصطناعـيّ عاليـة الخطـورة بطـرق تنطـوي عـلى تقويـض الحقـوق الأساسـيّة والحريّـات.

» عـلى المفوضيّـة الأوروبيّـة والـدول الأعضـاء اعتمـاد الشّـفافيّة بخصـوص أنـواع الأنظمـة التّكنولوجيّـة، بمـا ذلـك أنظمـة الـذّكاء الاصطناعـيّ، الـتي تموّلهـا في بلـدان المنطقـة لغـرض إدارة ومراقبـة الهجـرة. عليهـا أيضًـا تشـديد تدابـير العنايـة الواجبـة لمراعـاة حقـوق الإنسـان قبـل إبـرام اتفاقيّـات الهجـرة، وفقًـا لتوصيـة أمـين المظالـم الأوروبيّ. تماشـيًا مـع المـادّة 12 مـن معاهـدة الاتّحـاد الأوروبيّ، هـذه التقييمـات يجـب أن تتـدارس بعنايـة آثـار اسـتخدام أنظمـة الـذّكاء الاصطناعـيّ عاليـة الخطـورة والتقنيّـات العدائيّـة الأخـرى المموّلـة بموجـب هـذه الاتفاقيّـات، عـلى حقـوق الإنسـان.

107 CDT Europe. "From Export Control to Unknown Exports: How the EU's Dual-Use regime falls short on tackling spyware". December 2025. https://cdt.org/wp-content/uploads/2025/12/CDT-Europe-Report-on-the-Dual-Use-Regulation.pdf

اتصلوا بنا:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي: 7amleh